

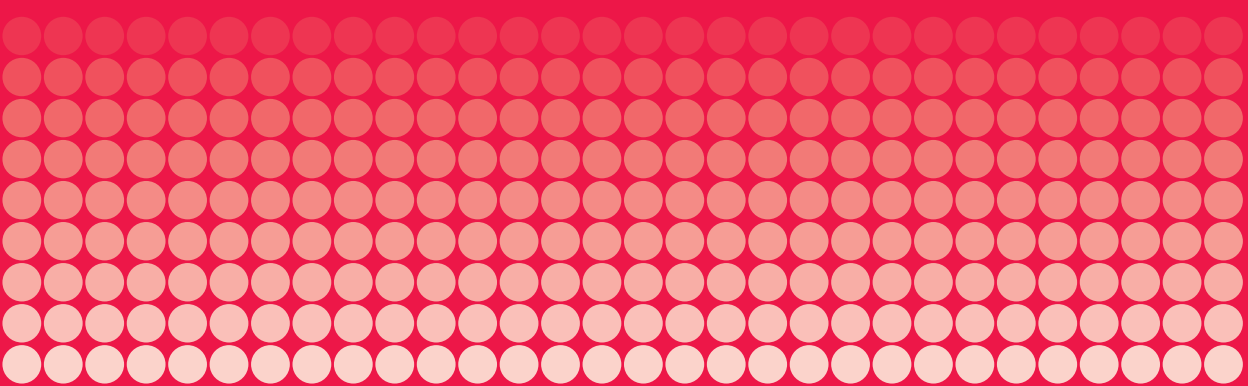
سبيري

الكتاب السنوي

2026

التسلّح
ونزع السلاح
والأمن الدولي

ملخص



معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أو معهد سيبري SIPRI، هو معهد دولي مستقل مخصص للبحث في قضايا الصراع والتسلح والحد من الأسلحة ونزع السلاح. تأسس المعهد عام 1966، ويقدم البيانات والتحليلات والتوصيات، بناءً على مصادر مفتوحة، لصانعي السياسات والباحثين ووسائل الإعلام والجمهور المهتم.

كتاب سيبري السنوي

يقدم كتاب سيبري السنوي لـ سنة 2026 مجموعة من البيانات الأصلية في مجالات مثل الإنفاق العسكري العالمي، ونقل الأسلحة الدولية، وإنتاج الأسلحة، والقدرات النووية، والنزاعات المسلحة وعمليات السلام المتعددة الأطراف مع تحليل متطور للجوانب المهمة للحد من الأسلحة وللسلام والأمن الدوليين. أُنشئت هذه الترجمة بالشراكة مع مركز دراسات الوحدة العربية. نرجو الرجوع إلى النسخة الأصلية باللغة الإنكليزية في حال وجود أي تفاوت. يلخص هذا الكتيب محتويات كتاب سيبري السنوي لـ سنة 2026 ويقدم عيّناً من البيانات والتحليلات الواردة فيه.

فهرس المحتويات

القسم الأول: الأمن الدولي والصراعات المسلحة في عام 2025

1. تأملات في تحديات الاضطراب المنهجي ومستقبل بحوث السلام
2. الاتجاهات العالمية في النزاعات المسلحة
3. ديناميات الأمن الإقليمي والنزاعات
4. مسارات السلام وعمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف

القسم الثاني: الإنفاق العسكري والتسليح في عام 2025

5. الإنفاق العسكري
6. إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية
7. عمليات النقل الدولية للأسلحة
8. القدرات النووية العالمية
9. انتشار واستخدام الصواريخ والمركبات الجوية المسلحة غير المأهولة

القسم الثالث: منع الانتشار وضبط الأسلحة ونزع السلاح في عام 2025

10. نزع السلاح النووي، وضبط التسليح، ومنع الانتشار والأمن
11. الأسلحة الكيميائية والتهديدات الأمنية
12. الأسلحة البيولوجية والتهديدات الأمنية
13. ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم الأسلحة للإنسانية
14. الذكاء الاصطناعي والسلام والأمن الدوليين
15. التقنيات السيبرانية والرقمية: الاتجاهات، والحوادث، والحوكمة
16. حوكمة أمن الفضاء
17. الرقابة على الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة

الملاحق



تصاعد التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني

على مدى العقدين الماضيين، شهد العالم تحولاً تدريجياً بعيداً من نموذج بناء السلام الليبرالي الذي هيمن سابقاً على جهود تسوية النزاعات، نحو نهج أكثر اعتماداً على القوة والمعاملات السياسية.

وقد تجسد هذا التحول في «دبلوماسية السلام» الأمريكية خلال الإدارة الثانية للرئيس دونالد ج. ترامب عام 2025.

كما أدى تراجع أطر السلام المتعددة الأطراف، والتآكل الحاد في القيود المختلفة المفروضة على استخدام القوة، وما نتج من ذلك من زيادة التهديدات المرتبطة بالنزاعات للأمن الإنساني، إلى تقارب هذه العوامل لتمثل أزمة مترابطة ومتعددة الأبعاد.

أجندة متجددة لبحوث السلام

يمكن أن تركز أجندة بحوث السلام المستقبلية على أربعة محاور رئيسية واسعة:

- تحقيق الاستقرار في تنافس القوى الكبرى.
- تطوير أطر جديدة للحد من التسليح متناسب مع التقنيات الناشئة والتشرد الجيوسياسي.
- فهم ومعالجة العوامل المرتبطة بانعدام الأمن الإنساني التي تؤدي إلى نشوب النزاعات.
- استشراف تداعيات ساحات القتال المستقبلية والتقنيات العسكرية الجديدة.
- وسيتعين على بحوث السلام تجنّب الانجذاب إلى مسارات تحدّ من استقلاليّتها، مثل:
- خدمة أجندات الأمن القومي الضيقة.
- الاندماج في بحوث الدفاع.
- التخلي عن الأمن الإنساني لمصلحة التركيز على الأمن الصلب وحده.

وينبغي الحفاظ على بحوث السلام بوصفها مجالاً مستقلاً وشاملاً، لا يقتصر هدفه على دراسة النزاعات، بل يساعد على تحقيق استقرار العلاقات بين الأطراف المتعارضة، ودعم أشكال أكثر استدامة من السلام. ●

1 - تأملات حول تحديات الاضطراب المنهجي ومستقبل بحوث السلام

كريم حجاج، مدير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (معهد سيبيري)

يتزامن صدور هذا الإصدار من الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) مع الذكرى الستين لتأسيس المعهد. وبعد ستة عقود من مواكبة التحولات المضطربة والاستجابة لها، يفرض عصر جديد من الاضطراب المنهجي في الأمن العالمي تحديات بحثية جديدة. ويتعين على هذا الجهد البحثي اليوم معالجة مجموعة من القضايا المعقدة للغاية، تشمل فهم مصادر الاضطراب الراهن، والحدّ من التهديدات الجيوسياسية والإنسانية المتزايدة الناجمة عنه، وصوغ بدائل لبناء أطر جديدة للسلام والاستقرار والأمن.

المشهد الاستراتيجي الجديد

شهد العقد الأخير تحولاً جوهرياً في البيئة الاستراتيجية. وتتمثل السمة المميزة للمرحلة الراهنة من تنافس القوى الكبرى بعاملين رئيسيين: عودة الحروب الواسعة النطاق بين الدول المتقدمة تكنولوجياً، وتآكل أطر التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة.

وقد مثل ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم وغزوها أوكرانيا عودةً للانقسام بين الشرق والغرب في أوروبا، وانهيار الآمال في دمج روسيا ضمن نظام أمني أوروبي ما بعد الحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، أدى صعود الصين وتصاعد تنافسها مع الولايات المتحدة إلى تغيير ميزان القوى العالمي.

إضافة إلى ذلك، تآكلت الركائز الثلاث للنظام النووي العالمي، وهي:

- انهيار إطار الحدّ من الأسلحة النووية الاستراتيجية.
 - تعرّض نظام منع الانتشار النووي العالمي لضغوط متزايدة.
 - تراجع مصداقية التزامات الردع الموسع التي تقدمها الولايات المتحدة.
- وقد تفاقم تآكل هذه الركائز بفعل ظهور تقنيات عسكرية جديدة ذات تأثيرات مزعزة للاستقرار، وتصاعد المنافسة القسرية بين الدول الكبرى.

2 - الاتجاهات العالمية في النزاعات المسلحة خلال عام 2025

احتفظ المشهد العالمي للنزاعات المسلحة خلال عام 2025 بالسلمات التي اتسم بها عام 2024، مع استمرار العنف واسع النطاق والممتد في مناطق متعددة. وانخفض عدد الدول التي شهدت نزاعات مسلحة بشكل طفيف، من 50 دولة في عام 2024 إلى 49 دولة في عام 2025. وظلت معظم النزاعات في هذه الدول داخلية، إذ دارت بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير الحكومية، وليس بين الدول.

ومع ذلك، تضاعف عدد النزاعات المسلحة بين الدول من ثلاثة نزاعات في عام 2024 إلى ستة نزاعات في عام 2025، وشملت ما لا يقل عن 13 دولة، هي: أفغانستان - باكستان؛ كمبوديا - تايلاند؛ الهند - باكستان؛ إيران - إسرائيل/الولايات المتحدة؛ روسيا/كوريا الشمالية - أوكرانيا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية - رواندا. أما الحرب في غزة، فقد عُدَّت حالة تقع في «منطقة رمادية»، إذ يمكن تصنيفها على أنها جزء من الصراع الأوسع بين دولة (إسرائيل) وطرف فلسطيني يسعى إلى إقامة دولة.

وانخفض العدد التقديري الإجمالي للوفيات المرتبطة بالنزاعات المسلحة بنسبة 4.2%، من نحو 249 ألف وفاة في عام 2024 إلى قرابة 238 ألف وفاة في عام 2025، إلا أن هذا العدد ظل أعلى من أي عام آخر خلال الفترة 2018-2025، وهي الفترة التي تتوافر عنها بيانات متسقة.

وبلغ عدد النزاعات المسلحة الكبرى، أي التي تجاوزت حصيلة القتلى فيها عشرة آلاف قتيل، خمسة نزاعات في عام 2025، بزيادة نزاع واحد مقارنة بعام 2024. وفي المقابل، انخفض عدد النزاعات عالية الحدة، أي التي تراوح عدد الوفيات المرتبطة بها بين ألف و9,999 وفاة، من 23 نزاعاً في عام 2024 إلى 20 نزاعاً في عام 2025.

وأصبحت الأسلحة عالية الدقة، وأنظمة الاستهداف المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل، وأسراب الطائرات غير المأهولة (المسيّرات)، والعمليات السيبرانية، تُستخدم بصورة اعتيادية في النزاعات المسلحة، مما يثير العديد من التساؤلات القانونية والأخلاقية، ولا سيما بشأن الإشراف البشري.

النزاعات المسلحة الكبرى والعدد التقديري للوفيات المرتبطة بها خلال العام 2025

التقدير الإجمالي للوفيات الناجمة عن النزاع		موقع النزاع
النسبة المئوية للتغير	2025	
مقارنة بعام 2024		
+06	78,350 ^①	أوكرانيا
+11	18,447	السودان
44-	16,933	إسرائيل - فلسطين
23-	15,468	ميانمار
+22	12,096	نيجيريا

ملاحظة: تستند هذه البيانات إلى مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED)، وتشير بعض المصادر العامة الأخرى إلى معدلات وفيات أعلى في بعض الحالات. ويُقصد بالنزاعات المسلحة الكبرى تلك التي يتجاوز عدد القتلى المرتبط بها 10,000 قتيل.

أ - كما تشمل تقديرات القتلى في أوكرانيا قتلى القوات الروسية والكورية الشمالية المشاركة في القتال هناك. ووفقاً لبيانات ACLED، سُجِّل أيضًا 1,856 قتيلًا آخر مرتبطًا بالنزاع داخل الأراضي الروسية خلال عام 2025.

كما تزايد انتهاكات القانون الدولي الإنساني، مع ورود تقارير عن تجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، واستخدام التجويع وسيلةً من وسائل الحرب، واستهداف الخدمات الصحية، بما يعكس تصاعداً مقلقاً في استخدام أساليب حرب محظورة. وظل النزوح القسري كذلك يمثل تحدياً إنسانياً واسع النطاق، إذ بلغ عدد النازحين قسراً نحو 117.3 مليون شخص بحلول منتصف عام 2025، بما يعكس التكلفة الإنسانية للنزاعات.

وتشير الاتجاهات العالمية للنزاعات المسلحة في عام 2025 إلى أن القاعدة التي تحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة تواجه ضغوطاً شديدة، إذ تمثل عمليات الضم والاحتلال في أوكرانيا، والشرق الأوسط، وبحر الصين الجنوبي، وغيرها، اختباراً للمبدأ الذي أُرسِيَ بعد الحرب العالمية الثانية والقاضي بعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. وإذا استمر تقويض هذا الحظر دون رادع، فقد تعود الجغرافيا السياسية إلى التنافس القائم على القوة العسكرية. ●

3 - ديناميات الأمن الإقليمي والنزاعات

تمثل ديناميات الأمن الإقليمي نتاجاً لتفاعل معقد بين التهديدات التقليدية والتحديات المستجدة التي تمس أمن الدول والأمن الإنساني على حد سواء. وخلال عام 2025، أظهرت مختلف الأقاليم الرئيسة في العالم اتجاهًا مشتركًا تمثل بتصاعد حدة النزاعات المسلحة، واشتداد التنافس بين القوى الكبرى، وتزايد مظاهر التصدع في بنية النظام الدولي، فضلاً عن تنامي التداعيات الأمنية لتغير المناخ.

القارتان الأمريكيتان

مثلت أبرز اتجاهات الأمن الإنساني وأمن الدول في منطقة الأمريكيتين خلال عام 2025 في محاولة الولايات المتحدة إعادة تأكيد هيمنتها الإقليمية في ظل تنافسها مع الصين على النفوذ في المنطقة. وقد تجسّد ذلك في تصاعد الضغوط الاقتصادية والسياسية في أنحاء الأمريكيتين، إلى جانب التدخل العسكري في فنزويلا.

من الاتجاهات البارزة الأخرى استمرار الجماعات الإجرامية في تحدي احتكار الدولة لاستخدام العنف والسيطرة على الأراضي في عدد من دول المنطقة.

آسيا وأوقيانوسيا

واصل المشهد الأمني المتنوع في منطقة آسيا وأوقيانوسيا خلال عام 2025 تأثره بتصاعد المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وشملت الاتجاهات الأخرى في المنطقة:

- استمرار تراكم الأسلحة وتعزيز القدرات العسكرية في الكثير من الدول.
- انتشار حالات عدم الاستقرار الداخلي، التي أدت في كثير من الأحيان إلى تراجع الممارسات الديمقراطية أو تصاعد التقلبات السياسية.

كما ظلت عدة بؤر توتر إقليمية معرّضة لخطر التحول إلى نزاعات مسلحة كبرى بين الدول. فعلى سبيل المثال، اندلعت أزمة عسكرية شديدة على نحو غير مسبوق بين الهند وباكستان في أيار/مايو 2025.

أوروبا

تمثّل المشهد الأمني في أوروبا خلال عام 2025 بصورة رئيسية بفعل استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، التي

جعلت المنطقة الأكثر تسجيلاً للوفيات المرتبطة بالنزاعات المسلحة.

وفي كثير من الدول الأوروبية، أدت الحرب إلى إعادة توجيه الأولويات نحو تعزيز القوة العسكرية الصلبة، وهو ما أسفر عن ارتفاعات كبيرة في الإنفاق العسكري، كما ساهمت في تفاقم التشرذم السياسي وتصاعد التنافس بين القوى الكبرى.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إقليمًا يتسم بانعدام استقرار عميق الجذور. في عام 2025، استضافت المنطقة ما يقارب خمس عدد النازحين قسراً في العالم، كما واجهت أزمات حادة في الأمن الغذائي والمائي.

وعلى الرغم من أن وقفًا رسميًا لإطلاق النار دخل حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر، وأدى إلى وقف العمليات العسكرية واسعة النطاق في الحرب على غزة، فإن الانتهاكات اللاحقة للمهدنة كانت متكررة وخطيرة.

وقد أسفرت الحرب عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وكرثة إنسانية، حيث اضطّر 90 بالمئة من سكان غزة للنزوح، في حين تجاوز عدد الوفيات الفلسطينية المبلغ عنها 71 ألف حالة بحلول نهاية عام 2025.

كما ساهمت التوترات بين إيران وإسرائيل والتنافس بين السعودية والإمارات العربية المتحدة في زيادة حالة عدم الاستقرار الإقليمي وتصاعد النزاعات المسلحة خلال العام.

أفريقيا جنوب الصحراء

تواصل أفريقيا جنوب الصحراء مواجهة شبكة معقدة من التحديات المترابطة التي تمس الأمن الإنساني وأمن الدول.

وتشمل هذه التحديات: الفقر المدقع، والنزاعات المسلحة، والتهديدات الإرهابية، والتعرض لمخاطر تغيّر المناخ، وضعف الحوكمة، والتنافس الجيوسياسي الشديد في ظل سعي دول من خارج المنطقة إلى تعزيز نفوذها والحصول على الموارد.

واستضافت أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 45 بالمئة من إجمالي عدد النازحين داخليًا في العالم خلال عام 2025، كما يعاني ما يُقدّر بـ 167 مليون أفريقي انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، وهو مستوى قياسي غير مسبوق. ●

4 - مسارات السلام وعمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف

أصبحت عمليات السلام أكثر تفتتًا، وقائمة على الصفقات والمصالح المتبادلة، وأكثر اعتمادًا على الإكراه خلال عام 2025. فقد تراجع التركيز على التسويات الشاملة التي تتضمن الجميع، مقابل زيادة التركيز على الاتفاقات السريعة، ووقف إطلاق النار، والمفاوضات التي يقودها القادة.

وقد أسفر هذا النهج عن التوصل إلى بعض الاتفاقات الأولية، لكنها كانت في كثير من الأحيان هشة أو محل نزاع أو غير مكتملة، كما أنها أعطت الأولوية للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية على حساب تحقيق مصالحة مستدامة.

وقد كان لتصاعد التنافسات الجيوسياسية تأثير كبير في عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف خلال السنوات الأخيرة. فلم تعد الولايات المتحدة مستعدة للحفاظ على النظام المتعدد الأطراف كما في السابق، وفي عام 2025 اتخذت خطوات مهمة للانسحاب من بعض هيئات الأمم المتحدة، وتقليص تمويلها، والتشكيك في فاعلية عدد من مؤسساتها.

في المقابل، فإن الصين والاتحاد الأوروبي غير راغبين أو غير قادرين على أن يحل محل الولايات المتحدة في هذا الدور.

وفي ظل هذا السياق من الجمود المتعدد الأطراف، اكتسبت القوى المتوسطة - ومنها البرازيل وقطر والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة - مساحة أكبر للمناورة، سواء من خلال الحلول محل الأطر الأمنية المتعددة الأطراف أو استكمال دورها، مع مواصلة السعي النشط لتحقيق مصالحها الوطنية.

عمليات السلام في عام 2025

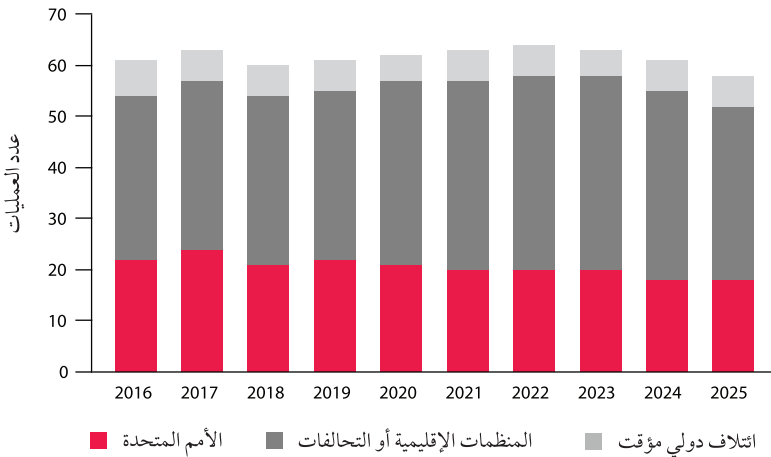
شهد عام 2025 اختراقات جزئية واتفاقات في بعض النزاعات الكبرى أو طويلة الأمد، بما في ذلك النزاعات بين: أرمينيا وأذربيجان؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا؛ فيرغيزستان وطاجيكستان؛ وحتى في ما يتعلق بالحرب في غزة.

ومع ذلك، ظلت الفجوات في تنفيذ الاتفاقات وعودة أعمال العنف تمثل مخاطر رئيسية تهدد استدامة هذه التفاهات.

في عام 2025، أيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنشاء مجلس السلام الذي اقترحه الرئيس الأمريكي دونالد ج. ترامب، بوصفه هيئة انتقالية دولية جديدة للإشراف على إدارة شؤون غزة.

غير أن الميثاق التأسيسي للمجلس يتضمن أهدافًا أكثر طموحًا بكثير، وقد تضعه في حالة تنافس أو تداخل مع منظمة الأمم المتحدة.

عمليات السلام متعددة الأطراف حسب الجهة المنفذة، 2016-2025



عدد الأفراد الدوليين المشاركين في عمليات السلام متعددة الأطراف حسب الإقليم، 2016-2025

	آسيا وأوقيانوسيا	الأمريكتان	أوروبا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء
2016	13 975	5 464	8 832	14 351	110 181
2017	15 467	1 606	8 649	14 949	107 189
2018	17 296	1 433	8 126	14 408	103 528
2019	17 086	275	7 819	15 082	97 519
2020	9 941	304	8 063	14 615	94 201
2021	337	301	8 108	14 289	88 823
2022	311	306	7 567	14 206	92 594
2023	321	377	9 215	14 283	76 372
2024	314	828	8 898	14 498	69 913
2025	308	1 336	9 755	12 005	55 229

عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف

واجهت عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف خلال عام 2025 ضغوطاً سياسية ومالية، إلى جانب تراجع مستوى التوافق الدولي وانسحاب بعض البعثات، وهو ما يشير إلى تحديات كبيرة أمام آفاق جهود بناء السلام التقليدية.

وبلغ عدد عمليات السلام النشطة في عام 2025 نحو 58 عملية، أي أقل بثلاث عمليات مقارنة بالعام السابق، ليتراجع العدد إلى ما دون 60 عملية لأول مرة منذ عام 2016. وقد بدأت عمليتان جديدتان خلال عام 2025:

- بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال AUSSOM التي خلفت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ATMIS.

- قوة مكافحة العصابات GSF في هايتي. في المقابل، أغلقت أربع عمليات بحلول نهاية العام، وهي:

- بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي MSS.

- الممثل الشخصي لرئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثناء توليه الرئاسة في شأن النزاع الذي تناوله عملية مؤتمر مينسك التابعة للمنظمة PRICIO.

- بعثة مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية SADC في جمهورية الكونغو الديمقراطية SAMIDRC.

- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI.

انخفاض أعداد الأفراد المشاركين في عمليات السلام انخفض عدد الأفراد المنتشرين في عمليات حفظ السلام متعددة الأطراف على مستوى العالم بنحو 49 بالمئة خلال العقد الماضي، إذ تراجع من 152,803 أفراد في كانون الأول/ديسمبر 2016 إلى 78,633 فرداً في كانون الأول/ديسمبر 2025. وبلغ إجمالي الانخفاض السنوي في عدد الأفراد خلال عام 2025 نحو 15,818 فرداً، ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى الخفضات في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة التي تستضيف العدد الأكبر من أفراد عمليات السلام.

دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية: خلال العقد الماضي، انخفضت ميزانية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من نحو 7.9 مليار دولار أمريكي إلى أقل قليلاً من 5.4 مليار دولار. ومع ذلك، ظلت الأمم المتحدة الجهة الرئيسية المنفذة لعمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف في عام 2025، إذ أشرفت على 18 عملية سلام، كما مثل أفرادها نحو 67 بالمئة من إجمالي الأفراد المنتشرين حتى كانون الأول/ديسمبر 2025.

في المقابل، كانت معظم عمليات السلام تُنفذ من جانب المنظمات أو التحالفات الإقليمية، التي قادت 34 عملية حفظ سلام متعددة الأطراف في عام 2025، بانخفاض قدره ثلاث عمليات مقارنة بعام 2024.

أما الائتلافات المخصصة من الدول، فقد نفذت ست عمليات حفظ سلام متعددة الأطراف في عام 2025، وهو العدد نفسه المسجل في عام 2024. ●

5 - الإنفاق العسكري

ارتفع الإنفاق العسكري العالمي التقديري في عام 2025 للعام الحادي عشر على التوالي، ليصل إلى 2.9 تريليون دولار أمريكي، بما يعادل 2.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مسجلاً بذلك أعلى مستوى على الإطلاق وفق تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI). يُعزى التباطؤ في معدل الزيادة خلال عام 2025 (+2.9 بالمئة) مقارنة بعام 2024 (+9.7 بالمئة) بصورة رئيسية إلى خفض الولايات المتحدة إنفاقها على حزم المساعدات العسكرية. وفي المقابل، واصلت معظم دول العالم الأخرى زيادة إنفاقها العسكري بوتيرة سريعة.

ارتفع إجمالي الإنفاق العسكري الإقليمي في أفريقيا خلال عام 2025 بنسبة 8.5 بالمئة ليصل إلى 58.2 مليار دولار. كما ارتفع في آسيا وأوقيانوسيا بنسبة 8.1 بالمئة ليصل إلى 681 مليار دولار، وفي أوروبا بنسبة 14 بالمئة ليصل إلى 864 مليار دولار. في المقابل، انخفض الإنفاق العسكري في الأمريكتين بنسبة 6.6 بالمئة ليصل إلى 1.065 تريليون دولار، بينما ظل في الشرق الأوسط من دون تغيير إلى حد كبير عند نحو 218 مليار دولار. وخلال المدة 2016-2025، ارتفع الإنفاق العسكري في جميع المناطق. كما واصل العبء العسكري في أوروبا ارتفاعه، إذ زاد من 2.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 3.2 بالمئة في عام 2025، أي أكثر من ضعف مستواه في عام 2016.

أكبر الدول إنفاقاً عسكرياً في العالم: ظلت الولايات المتحدة الأمريكية، بفارق كبير عن بقية الدول، أكبر منفق عسكري في العالم، إذ بلغ إنفاقها العسكري في عام 2025 نحو 954 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 7.5 بالمئة مقارنة بعام 2024. ومثل هذا الإنفاق 33 بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. وجاءت الصين في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الإنفاق العسكري، بإنفاق بلغ 336 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 12 بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. أما روسيا، فاحتلت المرتبة الثالثة عالمياً، بإنفاق عسكري بلغ 190 مليار دولار أمريكي، يمثل 6.6 بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي.

بوجه عام، استحوذت أكبر 15 دولة من حيث الإنفاق العسكري على نحو 80 بالمئة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي في عام 2025، بما يعادل 2.304 تريليون دولار أمريكي. كما شارك الكثير من هذه الدول الخمس عشرة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الحربين الدائرتين في

غزة وأوكرانيا خلال عام 2025، ومن بينها إسرائيل وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة، إلى جانب عدد من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

أكبر 15 دولة إنفاقاً عسكرياً في العالم خلال عام 2025

الدولة	الإنفاق العسكري (مليار دولار أمريكي)	نسبة التغير 2025-2024
1 الولايات المتحدة	954	-7.5
2 الصين	[336]	7.4
3 روسيا	[190]	5.9
4 ألمانيا	114	24
5 الهند	92.1	8.9
6 المملكة المتحدة	89.0	-2.0
7 أوكرانيا	[84.1]	20
8 المملكة العربية السعودية	[83.2]	1.4
9 فرنسا	68.0	1.5
10 اليابان	62.2	9.7
11 إسرائيل	48.3	-4.9
12 إيطاليا	48.1	20
13 كوريا الجنوبية	47.8	2.6
14 بولندا	46.8	23
15 إسبانيا	40.2	50
مجموع أكبر 15 دولة إنفاقاً	2,304	..
العالم	2,887	2.9

.. = البيانات غير متاحة أو غير منطوقة / [] = أرقام تقديرية
ملاحظة: أرقام الإنفاق معروضة بمليارات الدولارات الأمريكية وفق الأسعار وأسعار الصرف الجارية لعام 2025. نسب التغير محسوبة بالقيمة الحقيقية، بالاعتماد على الدولار الأمريكي الثابت لعام 2024.

العبء العسكري والحروب: ظلت أوكرانيا في المرتبة الأولى عالمياً من حيث العبء العسكري في عام 2025، إذ بلغ إنفاقها العسكري ما يعادل 40 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي. أما روسيا، فبلغ عبؤها العسكري 7.5 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي خلال العام نفسه.

التطورات في حلف الناتو والأمم المتحدة: في حزيران/يونيو 2025، وافقت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) على هدف جديد للإنفاق العسكري يتمثل بالوصول إلى 5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2035، وهو ارتفاع كبير مقارنة بالهدف السابق البالغ 2 بالمئة، الذي تم الاتفاق عليه عام 2014. وفي أيلول/سبتمبر 2025، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تقريراً بعنوان «الأمن الذي نحتاج إليه» (The Security We Need)، دعا فيه إلى إعادة تحقيق التوازن في الإنفاق العسكري بما يخدم أهداف التنمية المستدامة. ●

6 - إنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية

سيبري أعلى 100

بلغ إجمالي إيرادات الأسلحة لأكثر 100 شركة منتجة للأسلحة والخدمات العسكرية في العالم (المعروفة باسم «سيبري أعلى 100») نحو 679 مليار دولار أمريكي في عام 2024، وهو أحدث عام تتوافر عنه البيانات. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 5.9 بالمائة مقارنة بعام 2023.

وتعكس هذه الزيادة ارتفاع الطلب على المعدات والخدمات العسكرية نتيجة تصاعد المخاوف الأمنية العالمية، واستمرار النزاعات المسلحة، وزيادة الميزانيات العسكرية. وقد سجلت 77 شركة من شركات قائمة سيبري أعلى 100 نموًا في إيراداتها من الأسلحة خلال عام 2024، من بينها 42 شركة حققت نموًا بنسبة 10 بالمائة أو أكثر.

ونظرًا إلى استمرار الطلب على المعدات العسكرية وكبر حجم تراكم الطلبات لدى الشركات، فمن المرجح أن تشهد إيرادات الأسلحة العالمية مزيدًا من الارتفاع خلال السنوات المقبلة.

أعلى 10 شركات منتجة للذخائر والخدمات العسكرية في العالم حسب إيرادات الأسلحة لعام 2024

الشركة	الدولة	العسكرية (ملايين الدولارات)	عائدات الخدمات
1 لوكهيد مارتن	الولايات المتحدة	64650	
2 آر تي إكس	الولايات المتحدة	43600	
3 نورثروب غرومان	الولايات المتحدة	37850	
4 بي إي سيستمز	المملكة المتحدة	33790	
5 جنرال ديناميكس	الولايات المتحدة	33630	
6 بونينغ	الولايات المتحدة	30550	
7 روستك	روسيا	27120	
8 المؤسسة الصناعية الجوية الصينية	الصين	20320	
9 مجموعة تكنولوجيا الإلكترونيات الصينية	الصين	18920	
10 إل 3 هاريس تكنولوجيز	الولايات المتحدة	16210	

ملاحظة: إيرادات الأسلحة بالملايين من الدولارات الأمريكية، وفقًا لسعر الصرف الثابت لعام 2024.
تشير «الدولة» إلى البلد التي تقع فيها هياكل ملكية الشركة والسيطرة عليها، أي المقر الرئيسي للشركة.

الشركات حسب الدول: واصلت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على التصنيف، إذ ضمت قائمة سيبري أعلى 100 لعام 2024 ما مجموعه 39 شركة أمريكية، بإجمالي إيرادات من الأسلحة بلغ 334 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.8 بالمائة مقارنة بعام 2023.

وجاءت الصين في المرتبة الثانية، بوجود ثماني شركات ضمن التصنيف، وإجمالي إيرادات بلغ 88.3 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 10 بالمائة مقارنة بعام 2023. أما روسيا، ونظرًا لمحدودية البيانات المتاحة، فقد أدرجت شركتان روسيتان فقط ضمن قائمة عام 2024. وبلغ إجمالي إيراداتهما من الأسلحة 31.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 23 بالمائة مقارنة بعام 2023.

توظيف سلاسل الإمداد في العمل العسكري

تواجه القدرة الصناعية على تلبية الطلب المتزايد على أنظمة الأسلحة المتقدمة تحديات ناجمة عن التوترات الجيوسياسية نفسها التي تدفع إلى ارتفاع هذا الطلب. فقد أدت العولمة إلى إنشاء سلاسل إمداد دولية معقدة، وخفض تكلفة المواد والمكونات الحيوية. وبينما يمكن لسلاسل الإمداد العالمية المركزة أن تعزز الكفاءة الاقتصادية وتخفض التكاليف، فإنها قد تؤدي أيضًا إلى ظهور نقاط اختناق ومواطن ضعف استراتيجية.

على سبيل المثال، منذ عام 2020، واصلت الصين تشديد القيود على صادرات المواد الحيوية، وقد أشار عدد من أكبر شركات إنتاج الأسلحة في العالم إلى هذه القيود بوصفها خطرًا رئيسيًا يهدد عملياتها.

وللحد من الاعتماد على مصادر الإمداد الحالية، اتجهت الدول والشركات إلى تنويع الموردين، مع التركيز على استراتيجيات تهدف إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمداد العالمية لزيادة قدرتها على الصمود، وتقليل المخاطر، وتعزيز التوافق مع الحلفاء السياسيين والاقتصاديين.

غير أن التحول نحو قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي يمثل مسارًا طويل الأمد، كما أن الابتعاد عن الاستفادة من اقتصادات الحجم يؤدي إلى إنتاج أسلحة أكثر تكلفة، ويحد من القوة الشرائية لميزانيات المشتريات العسكرية. ●

7 - عمليات النقل الدولية للأسلحة

بلغ حجم عمليات نقل الأسلحة الرئيسية على المستوى الدولي خلال المدة 2021-2025 أعلى مستوياته منذ نهاية الحرب الباردة، مسجلًا زيادة بنسبة 9.2 بالمئة مقارنة بالمدة 2016-2020. وتظهر المؤشرات تزايدًا في الطلب العالمي على الأسلحة الرئيسية، وهو ما يُرجَّح أن يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في حجم تجارة الأسلحة الدولية خلال السنوات المقبلة.

النزاعات والتوترات وعمليات نقل الأسلحة

تُعَدّ النزاعات المسلحة والتوترات الجيوسياسية المحرك الرئيسي لزيادة مشتريات الأسلحة لدى الكثير من الدول. فقد استخدمت معظم الدول التي كانت من بين أكبر مستوردي الأسلحة الرئيسية في العالم خلال المدة 2021-2025 الأسلحة المستوردة في عمليات عسكرية قتالية خلال هذه المدة.

في المقابل، تتأثر الدول المصدرة للأسلحة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالنزاعات أو التوترات التي تدفع الدول المستوردة إلى زيادة طلبها على الأسلحة. وقد يفسر ذلك، جزئيًا، استمرار بعض الدول في تصدير الأسلحة

حتى عندما يبدو ذلك متعارضًا مع سياساتها المعلنة بشأن صادرات الأسلحة.

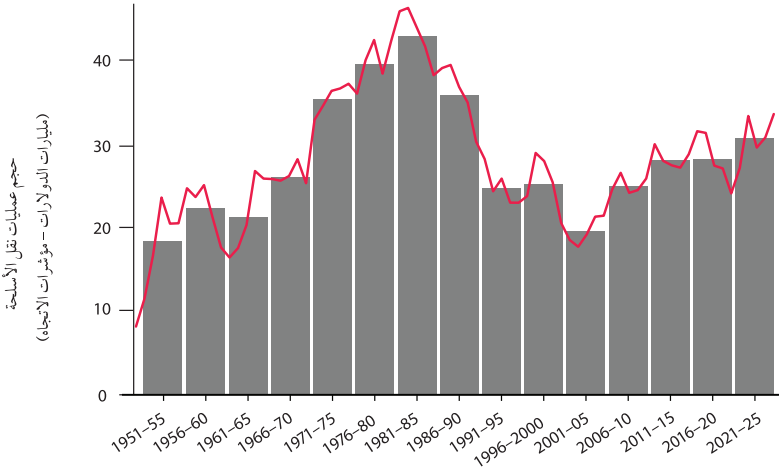
وخلال المدة 2021-2025، كانت إسرائيل طرفًا في حرب متعددة الجبهات اندلعت عقب هجومها العسكري الواسع النطاق على قطاع غزة الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

على الرغم من تصاعد المخاوف في عدد من الدول بشأن الارتفاع الكبير في أعداد الضحايا المدنيين في غزة، والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، واصلت إسرائيل تلقي الأسلحة الرئيسية من الدول الموردة طوال هذه المدة. وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة موردي الأسلحة إلى إسرائيل خلال المدة 2021-2025، إذ شكّلت 68 بالمئة من إجمالي واردات إسرائيل من الأسلحة، تلتها ألمانيا بنسبة 31 بالمئة.

مصدرو الأسلحة الرئيسية

حدد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) 66 دولة مصدرة للأسلحة الرئيسية خلال المدة 2021-2025، إلا أن معظمها كان من صغار المصدّرين. واستحوذت أكبر 25 دولة مصدرة على 98 بالمئة من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية، في حين استحوذت الدول الخمس الأولى، وهي الولايات المتحدة وفرنسا

اتجاهات عمليات نقل الأسلحة الرئيسية، 1950-2025



ملاحظة: يوضح الرسم البياني الشريطي متوسط الحجم السنوي لعمليات نقل الأسلحة خلال فترات زمنية موزعة على 5 سنوات، بينما يوضح الرسم الخطي إجمالي حجم عمليات نقل الأسلحة السنوية منذ عام 1950.

بنسبة 15 بالمئة، لترتفع حصتها إلى 5.7 بالمئة من الإجمالي العالمي.

واردات الأسلحة الرئيسية حسب المنطقة

المنطقة المتلقية	الحصة العالمية نسبة مئوية (2021-2025)	التغير بالمئة في حجم المستوردات من 2016-2020 إلى 2021-2025
أفريقيا	4.3	-41
الأمريكتين	5.6	12
آسيا وأوقيانوسيا	31	-20
أوروبا	33	210
الشرق الأوسط	26	-13

مستوردو الأسلحة الرئيسية

حدد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) 162 دولة استوردت الأسلحة الرئيسية خلال المدة 2021 - 2025. وكانت أوكرانيا والهند والمملكة العربية السعودية وقطر وباكستان أكبر خمس دول مستوردة، إذ استحوذت مجتمعة على 35 بالمئة من إجمالي واردات الأسلحة العالمية خلال هذه المدة.

وشهدت واردات أوكرانيا من الأسلحة ارتفاعاً غير مسبق، إذ زادت بنحو 100 ضعف مقارنة بالمدة 2016 - 2020، لتصبح أكبر مستورد للأسلحة في العالم، بعدما تلقت أسلحة رئيسية من ما لا يقل عن 36 دولة، وكان معظمها في إطار المساعدات العسكرية.

في المقابل، انخفضت واردات الصين من الأسلحة بنسبة 72 بالمئة بين المديتين 2016 - 2020 و 2021 - 2025، في ظل مواصلة الصين تعزيز قدراتها المحلية في تصميم وإنتاج الأسلحة الرئيسية.

على المستوى الإقليمي، تضاعفت واردات الدول الأوروبية من الأسلحة أكثر من ثلاث مرات بين المديتين، مسجلة زيادة بلغت 210 بالمئة، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ نهاية الحرب الباردة، ولتصبح أوروبا أكبر منطقة مستوردة للأسلحة في العالم لأول مرة منذ ستينيات القرن الماضي.

كما ارتفعت واردات دول الأمريكتين بنسبة 12 بالمئة، في حين تراجعت واردات أفريقيا بنسبة 41 بالمئة، وآسيا وأوقيانوسيا بنسبة 20 بالمئة، والشرق الأوسط بنسبة 13 بالمئة. ●

وروسيا وألمانيا والصين، على 70 بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية.

وارتفعت صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة بنسبة 27 بالمئة بين الفترتين 2016-2020 و 2021-2025، لترتفع حصتها من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية من 36 بالمئة إلى 42 بالمئة. كما تشير خطط التسليم المستقبلية المعلنة إلى أن الولايات المتحدة ستواصل، وبفارق كبير، تصدر قائمة أكبر مصدري الأسلحة في العالم، وهو ما يثير مخاوف لدى بعض حلفائها وعملائها بشأن تزايد اعتمادهم عليها.

المصدرون والمستوردون الرئيسيون للأسلحة الرئيسية، 2021 - 2025

المصدر	الحصة العالمية (بالمئة)	المستورد	الحصة العالمية (بالمئة)
1 الولايات المتحدة	42	1 أوكرانيا	9.7
2 فرنسا	9.8	2 الهند	8.2
3 روسيا	6.8	3 السعودية	6.8
4 ألمانيا	5.7	4 قطر	6.4
5 الصين	5.6	5 باكستان	4.2
6 إيطاليا	5.1	6 اليابان	3.9
7 إسرائيل	4.4	7 بولندا	3.6
8 المملكة المتحدة	3.4	8 الولايات المتحدة	2.9
9 كوريا الجنوبية	3.0	9 الكويت	2.8
10 إسبانيا	2.3	10 استراليا	2.8

في المقابل، انخفضت صادرات روسيا من الأسلحة بأكثر من النصف خلال المدة نفسها، مسجلة تراجعاً بنسبة 64 بالمئة، لتراجع حصتها من السوق العالمية إلى 6.8 بالمئة. ويُعدّ هذا أدنى مستوى تحققه روسيا خلال السنوات الخمس السابقة، وكذلك أدنى مستوى لها منذ عام 1950 عند احتساب أداء الاتحاد السوفياتي، سلفها التاريخي.

عموماً، ارتفعت صادرات الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة 36 بالمئة بين المديتين 2016-2020 و 2021-2025، واستحوذت على 28 بالمئة من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية خلال المدة الأخيرة. ويعادل هذا الحجم نحو ثلثي صادرات الولايات المتحدة، لكنه يزيد بنحو أربعة أضعاف على صادرات روسيا، وبنحو خمسة أضعاف على صادرات الصين.

كما ارتفعت صادرات فرنسا من الأسلحة بنسبة 21 بالمئة بين المديتين، لتستحوذ على 9.8 بالمئة من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية، في حين زادت صادرات ألمانيا



8 - القدرات النووية العالمية

مع بداية عام 2026، امتلكت الدول التسع المسلحة نووياً، وهي الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وكوريا الشمالية وإسرائيل، ما يقارب 12,187 سلاحاً نووياً. وكان من بين هذا العدد 9,745 رأساً نووياً ضمن المخزونات العسكرية، وتُعدّ متاحة للاستخدام العملياتي المحتمل.

وكان ما يقدر بنحو 4,012 رأساً نووياً من هذه المخزونات منتشراً لدى القوات العاملة، ويُعتقد أن أكثر قليلاً من نصفها، أي ما بين 2,100 و2,200 رأس نووي، كان في حالة تأهب عملياتي مرتفع على صواريخ باليستية. بوجه عام، يواصل العدد الإجمالي للرؤوس النووية في العالم الانخفاض، إلا أن هذا التراجع يعود فقط إلى قيام الولايات المتحدة وروسيا بتفكيك الرؤوس النووية المتقاعدة. ومن الملاحظ أن عدد الرؤوس النووية التي يجري تفكيكها سنوياً يبدو في انخفاض، ومن المرجح أن تتجاوز قريباً وتيرة دخول رؤوس نووية جديدة إلى المخزونات العالمية وتيرة تفكيك الرؤوس المتقاعدة.

كما تعيق المستويات المنخفضة من الشفافية تقييم حالة الترسانات النووية، إذ أصبحت الدول أكثر سرية في شأن أسلحتها النووية خلال السنوات القليلة الماضية. ويرتبط ذلك جزئياً بتراجع اتفاقيات الحدّ من التسلح التي

تضمنت تدابير للشفافية، مثل معاهدة عام 2010 بشأن التدابير الرامية إلى مواصلة خفض والحدّ من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (نبو ستارت).

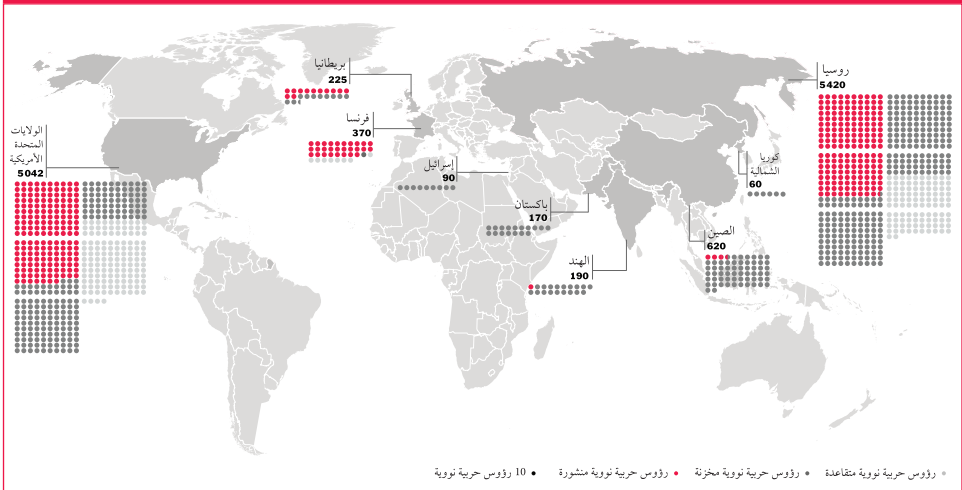
اتجاهات تحديث الأسلحة النووية

واصلت الدول التسع المسلحة نووياً تعزيز ترساناتها النووية خلال عام 2025، كما قامت بعض هذه الدول بنشر أنظمة أسلحة جديدة مسلحة نووياً أو قادرة على حمل أسلحة نووية خلال العام.

وتملك الولايات المتحدة وروسيا معاً ما يقارب 86 بالمئة من إجمالي الرؤوس النووية في العالم، كما تنفذ الدولتان برامج واسعة لتحديث ترسانتهما النووية. وفي الوقت نفسه، تواصل الصين تنفيذ برنامج مهم لتحديث وتوسيع ترسانتها النووية، التي يُقدّر أنها ارتفعت خلال العام من 600 إلى ما يصل إلى 620 رأساً نووياً.

ويؤدي تحديث الأسلحة النووية وزيادة نشرها إلى ظهور مخاطر محتملة مرتبطة بتصعيد نووي. ويتمثل أحد أكثر التطورات إثارة للقلق بالترابط بين القدرات النووية والتقليدية، أي التداخل المتزايد بين القدرات العسكرية المزدوجة الاستخدام، النووية وغير النووية (التقليدية)، ولا سيما الصواريخ، إلى جانب انتشار المركبات العائدة المتعددة القابلة للاستهداف بصورة مستقلة.

مخزون الأسلحة النووية العالمي - كانون الثاني / يناير 2026



ملاحظة: الحدود المستخدمة في هذه الخريطة ليست بالضرورة معتمدة من جانب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

القوى النووية العالمية كانون الثاني/يناير 2026

البلد	الرؤوس الحربية المنشورة ²	الرؤوس الحربية الإجمالي المخزون ³	مخزون الرؤوس الحربية ¹
الولايات المتحدة	1770	3700	5042
روسيا	1796	4400	5420
المملكة المتحدة	120	225	225
فرنسا	280	290	370
الصين	34	620	620
الهند	12	190	190
باكستان	-	170	170
كوريا الشمالية	-	60	60
إسرائيل	-	90	90
الإجمالي	4012	9745	12187

- تساوي إما لا شيء أو قيمة ضئيلة.

ملاحظات: جميع البيانات تقديرات تقريبية. يقوم معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بمراجعة بيانات القوى النووية العالمية كل عام وتحديث التقييمات السابقة. يتم ترتيب الدول حسب تاريخ أول تجربة نووية معروفة. ولا يوجد دليل قاطع مفتوح المصدر على أن إسرائيل قامت باختبار أسلحتها النووية.

1 «مخزون الرؤوس الحربية» يعني جميع الرؤوس الحربية المنشورة بالإضافة إلى الرؤوس الحربية الموجودة في المخزن المركزي (باستثناء الرؤوس المتقاعد) والتي يمكن نشرها بعد إجراء بعض الاستعدادات.

2 «الرؤوس الحربية المنشورة» هي الرؤوس الحربية المثبتة على الصواريخ أو الموجودة في القواعد مع القوات العاملة.

3 «المخزون الإجمالي» يشمل الرؤوس الحربية المخزنة والرؤوس الحربية المسحوبة التي تنتظر التفكيك.

العقائد النووية والمشاركة النووية

مع خضوع السياق الاستراتيجي العالمي لتحولات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، تبدو العقائد النووية للدول المسلحة نووياً بدورها في طور التغير، بما يعكس البيئة الدولية الجديدة. وقد وسّعت عدة دول دور الأسلحة النووية ضمن استراتيجياتها الأمنية، كما خفّضت العتبة المحتملة لاستخدامها.

وشهد عام 2025 تطورات بارزة مرتبطة بتقاسم القدرات النووية والتنسيق بشأنها، من بينها التوصل إلى اتفاق جديد للتنسيق بين فرنسا والمملكة المتحدة. ●

وفي السنوات الأخيرة، شهدت أنظمة إيصال الأسلحة النووية المعتمدة على الغواصات أيضاً انتشاراً متزايداً، ولا سيما لدى الدول الأربع المسلحة نووياً في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

المخزونات العالمية من المواد الانشطارية، 2025

تتمثل المادة المتفجرة المستخدمة في الأسلحة النووية بالمواد الانشطارية، سواء اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) أو البلوتونيوم المفصول. وقد أنتجت كل من الصين وفرنسا وباكستان وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة كلا النوعين من المواد الانشطارية، أي اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم، لاستخدامهما في أسلحتها النووية. أما الهند وإسرائيل فقد أنتجتا بصورة رئيسية البلوتونيوم. كما أنتجت كوريا الشمالية البلوتونيوم لاستخدامه في الأسلحة النووية، ويُعتقد أنها تنتج أيضاً اليورانيوم عالي التخصيب لهذا الغرض. وتتمتع جميع الدول التي تمتلك صناعة نووية مدنية بالقدرة على إنتاج المواد الانشطارية. ويقوم الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية بجمع المعلومات المتعلقة بالمخزونات العالمية من المواد الانشطارية.

المخزونات العالمية (بالطن)، 2025

1240	اليورانيوم عالي التخصيب
	مستخدم ضمن الأسلحة أو متاح للاستخدام فيها
1100	غير متاح مباشرة للاستخدام في الأسلحة
130	غير خاضع للضمانات/المراقبة
10	خاضع للضمانات/المراقبة
565	البلوتونيوم المفصول
	مستخدم ضمن الأسلحة أو متاح للاستخدام فيها
140	غير متاح مباشرة للاستخدام في الأسلحة
265	غير خاضع للضمانات/المراقبة
160	خاضع للضمانات/المراقبة

9 - انتشار واستخدام الصواريخ والمركبات الجوية المسلحة غير المأهولة

يتزايد الطلب على أنظمة الصواريخ التقليدية وذات القدرة المزدوجة على حد سواء، كما يتزايد انتشارها، إلى جانب مجموعة واسعة من الطائرات غير المأهولة المسلحة، أو المسيّرات وتُنتج هذه الأنظمة وتُصدّر بمعدلات أعلى كثيرًا مما كانت عليه سابقًا، مدفوعةً باستمرار النزاعات المسلحة وسعي الدول إلى إعادة تكوين مخزونات أو توسيع ترساناتها.

كما أن التطورات في مجالات التوجيه والدفع ودمج الحمولات تجعل الطائرات غير المأهولة الهجومية أحادية الاتجاه تشبه بصورة متزايدة الصواريخ قصيرة المدى، الأمر الذي يضيف مستوى جديدًا من التعقيد إلى الجهود الرامية إلى تنظيم هذه الأنظمة.

استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة في النزاعات المسلحة

شهد عام 2025 استخدامًا واسعًا للصواريخ والطائرات غير المأهولة المسلحة في النزاعات المسلحة، ضمن أدوار متعددة للضربات العسكرية. وشملت هذه الأدوار تنفيذ هجمات دقيقة بعيدة المدى استهدفت بنى تحتية ومواقع استراتيجية داخل أراضي الخصوم، وشن هجمات كثيفة ومتتابة بهدف إنهالك أو اختراق أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، فضلًا عن استخدام أسراب المسيّرات وهجمات الطائرات غير المأهولة الموجهة من منظور الشخص الأول في العمليات القتالية الميدانية. كما شهد العام عمليات معقدة التخطيط اعتمدت على نشر طائرات هجومية غير مأهولة من داخل أراضي الخصم لضرب أهداف استراتيجية أو استهداف قيادات عسكرية رفيعة المستوى.

ويمثل التطور المتسارع للطائرات غير المأهولة المسلحة، بمختلف فئاتها، إلى جانب انخفاض تكلفتها وتنوع استخداماتها، تحولاً مهماً يعيد تكوين طبيعة العمليات العسكرية، بما في ذلك مجالات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR).

كما أدى الانتشار المتزايد لهذه الأنظمة والارتفاع الكبير في استخدامها داخل النزاعات المسلحة إلى تحفيز تطوير وسائل مضادة لها، في إطار سباق موازٍ لتطوير أنظمة مواجهتها.

عملية «شبكة العنكبوت» (Operation Spider's Web)

باستخدام أكثر من 100 طائرة مسيّرة هجومية جرى تهريبها إلى داخل روسيا على مدى عدة أشهر، نفّذت أوكرانيا في 1 حزيران/يونيو 2025 هجومًا منسقًا استهدف عددًا من القواعد الجوية الواقعة في عمق الأراضي الروسية.

ووفقًا للتقارير، تعرض ما مجموعه 41 طائرة روسية لأضرار خلال الهجوم، من بينها ما يقارب ثلث أسطول القاذفات الروسية القادرة على حمل أسلحة نووية. وقد دفع الهجوم روسيا إلى إعادة توزيع قاذفاتها الاستراتيجية واتخاذ تغييرات كبيرة في منظومتها اللوجستية العسكرية.

الآليات والأطر التنظيمية

تتخلف أطر الرقابة على الأسلحة والصادرات في هذا المجال عن التطورات الجارية، إذ إن الأدوات القائمة، مثل مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار الصواريخ الباليستية، ونظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ، وترتيبات فاسنار في شأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج، لا تغطي سوى أجزاء محدودة من نطاق التهديدات الناشئة.

ولا يوجد حتى الآن إطار قانوني ملزم ومخصص ينظم الطائرات غير المأهولة المسلحة، كما واجهت المتديات متعددة الأطراف في السنوات الأخيرة صعوبات في التوصل إلى توافق، ولا سيما في سياق الحرب الروسية - الأوكرانية. وتتجه الدول بصورة متزايدة نحو تطوير منصات أكثر تنوعًا وقدرة على العمل الذاتي ومدعمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يسمح لها بأداء أدوار متعددة، مثل الضربات العسكرية، وعمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR)، أو عمليات أسراب الطائرات غير المأهولة. وفي الوقت نفسه، تستثمر الدول في تطوير مفاهيم دفاعية متعددة الطبقات، مثل «جدران المسيّرات»، ومشروعات الدفاع الصاروخي لحماية أراضيها، ومنها مشروع «القبة الذهبية» (Golden Dome) في الولايات المتحدة، بهدف مواجهة التهديدات المتطورة.

كما أن الكثير من أنماط استخدام الصواريخ والطائرات غير المأهولة المسلحة في مناطق النزاع تعارض مع مبدئي التمييز والتناسب المنصوص عليهما في القوانين القائمة المنظمة للنزاعات المسلحة. ويؤدي التوجه نحو تطوير أنظمة طائرات غير مأهولة هجومية ذاتية التشغيل بالكامل إلى إثارة تساؤلات بشأن المسؤولية ومدى الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني. ●

10 - نزع السلاح النووي، وضبط التسليح، ومنع الانتشار والأمن

استمر تدهور النظام النووي العالمي خلال عام 2025. فقد واصلت العلاقات المتوترة وغياب الحوار الاستراتيجي بين الدول الكبرى المسلحة نوويًا عرقلة التقدم في مجال نزع السلاح والحد من التسليح. ومع نهاية العام، لم تكن هناك مؤشرات تُذكر على قرب بدء مفاوضات في خصوص أي إطار للحد من التسليح يشمل الصين وروسيا والولايات المتحدة، بصرف النظر عن الصيغة التي قد يتخذها. وجاء ذلك رغم حدوث انفراجة جزئية في العلاقات بين الدولتين اللتين تمتلكان أكبر ترسانتين نوويتين، روسيا والولايات المتحدة، إلى جانب اقتراب انتهاء مدة معاهدة عام 2010 بشأن التدابير الرامية إلى خفض والحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (نيو ستارت).

كما سلطت التوترات الجيوسياسية والنزاعات الإقليمية الضوء على مخاطر استخدام الأسلحة النووية، فضلًا عن احتمال حدوث إطلاق غير منضبط للمواد المشعة نتيجة الهجمات على البنية التحتية النووية المدنية. ورغم الإقرار الواسع في المحافل المتعددة الأطراف بخطورة بعض هذه المخاطر وأهمية الحد من المخاطر النووية، فإن ذلك لم يتحول إلى إجراءات عملية ملموسة.

الهجمات على المنشآت النووية في إيران

تلقي نظام منع الانتشار النووي العالمي ضربة قاسية في حزيران/يونيو 2025، عندما شنت إسرائيل هجمات على إيران، قبل أن تنضم الولايات المتحدة لاحقًا إلى هذه الهجمات ضد المنشآت النووية الإيرانية خلال حرب استمرت 12 يومًا.

ورغم أن هذه الهجمات قُدمت بوصفها تهدف إلى تحقيق غاية منع الانتشار النووي، فإنها - والتي أدانها عدد من الخبراء القانونيين والدول بوصفها انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي - أضعفت هذا الهدف من خلال التسبب في إنهاء المراقبة المستمرة للمنشآت النووية الإيرانية التي كانت تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأظهرت الحرب مدى تعرض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لخطر الاعتداء من جانب الدول المسلحة نوويًا، كما ساهمت في تطبيع اللجوء إلى استخدام القوة بصورة «استباقية».

الذكرى الثمانون لقصف هيروشيما وناغازاكي

ألقي التآكل المستمر في المعايير الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار والحد من التسليح بظلاله على الذكرى الثمانين للقصف النووي الذي تعرضت له مدينتا هيروشيما وناغازاكي عام 1945. ووفقًا لعمدة مدينة هيروشيما، كازومي ماتسوي، فإن هذه التطورات المقلقة وغيرها «تجاهل بشكل صارخ الدروس التي كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعلمها من مآسي التاريخ».

العمليات المتعددة الأطراف

من المرجح أن تؤثر حرب 12 يومًا والهجمات المتكررة على محطات الطاقة النووية الأوكرانية في مؤتمر المراجعة لعام 2026 لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) لعام 1968.

وتأتي هذه التطورات السلبية في ظل مخاوف أخرى، من بينها احتمال استئناف التجارب النووية، وانتهاء مدة معاهدة «نيو ستارت» في شباط/فبراير 2026، إلى جانب استمرار الخلافات بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، والتي يرتبط معظمها بغياب التقدم في مجال نزع السلاح النووي. ومن المرجح أن تؤدي هذه العوامل إلى زيادة الضغوط على المناقشات خلال المؤتمر.

في المقابل، أبدت الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017 (TPNW) موقفًا موحدًا رافضًا للردع النووي، وأكدت استمرار التزامها بخطة عمل فيينا التي تم الاتفاق عليها سابقًا. ومع ذلك، وبحلول نهاية عام 2025، ظلت فرص بناء زخم سياسي حقيقي مع الدول المسلحة نوويًا لاتخاذ أي إجراءات جديدة للحد من المخاطر، ناهيك باتخاذ خطوات نحو نزع السلاح، ضعيفة جدًا. ●

11 - الأسلحة الكيميائية والتهديدات الأمنية

تحظر اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 (CWC) استخدام الأسلحة الكيميائية، وقد دخلت حيز التنفيذ عام 1997، وبلغ عدد الدول الأطراف فيها 193 دولة حتى كانون الأول/ديسمبر 2025.

وتتولى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) الإشراف على تنفيذ الاتفاقية، والتحقق من عمليات نزع الأسلحة الكيميائية، والمساهمة في منع عودة ظهور هذه الأسلحة. وقد نجحت المنظمة في استكمال تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة حول العالم في عام 2023، ليتحول تركيزها بعد ذلك إلى منع إعادة ظهور هذه الأسلحة.

الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية وردود الفعل عليها

رغم أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تُعدُّ من أكثر اتفاقيات نزع السلاح نجاحًا، فإنها واجهت تحديات كبيرة ومخاوف تتعلق بالامتنال، ولا سيَّما في ما يتعلق بسورية وروسيا. فقد انضمت سورية إلى الاتفاقية عام 2013، ثم أعلنت عن برنامج للأسلحة الكيميائية كان يُعتقد أنه أُزيل تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحلول عام 2016. إلا أن التحقيقات اللاحقة التي أجرتها المنظمة أثبتت أن سورية لم تكن ملتزمة بالاتفاقية، وأنها استخدمت الأسلحة الكيميائية في عدة مناسبات منذ عام 2014.

وخلال العقد الماضي، سعت الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دفع سورية نحو الامتنال للاتفاقية، إلا أن هذه الجهود لم تحقق نجاحًا. غير أن الوضع في سورية شهد تحولاً كبيراً خلال عام 2025، بعد أن تعهدت الحكومة الجديدة بالتعاون الكامل مع المنظمة من أجل تفكيك ما تبقى من برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ولا تزال الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في السودان وأوكرانيا تثير مخاوف مستمرة.

الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في كل من السودان وأوكرانيا

أكدت الزيارات الفنية التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال عام 2025 وجود مادة مخصصة لمكافحة الشغب في مواقع ميدانية داخل أوكرانيا، كما طلبت عدة دول من روسيا تقديم إيضاحات بشأن هذه النتائج. كما جرى تفعيل إجراء طلب الإيضاحات خلال عام 2025 للتعامل مع الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في السودان.

الرقابة على الأسلحة الكيميائية ونزع السلاح

تأثرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) بالنزاع في أوكرانيا بعدة جوانب، من بينها استمرار الاستقطاب داخل هيئات صنع السياسات التابعة لها، إضافة إلى تعرضها لحمات تضليل إعلامي متواصلة.

ومع ذلك، ساهم تحسن الوضع في سورية في عام 2025 في الحد من حدة المواجهات خلال المناقشات، وأتاح التوصل إلى قرارات توافقية تتعلق بقضايا كانت موضع خلاف أكبر في السابق، مثل ميزانية المنظمة.

كما واصلت المنظمة تنفيذ أنشطتها المعتادة، بما في ذلك عمليات التحقق، والتعاون والمساعدة الدوليين، ومتابعة التطورات التكنولوجية المرتبطة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد أدى مركز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للكيمياء والتكنولوجيا، الذي افتُتح عام 2023، دوراً مهماً في دعم عمل المنظمة من خلال قدراته التقنية وإمكاناته المخبرية.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، عيّنت الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفارة السويسرية سابرينا دالفور مديرًا عامًا مقيلاً للمنظمة، على أن تتولى مهام منصبها في تموز/يوليو 2026. ●

12 - الأسلحة البيولوجية والتهديدات الأمنية

تتكون الأسلحة البيولوجية من عوامل مثل البكتيريا والفيروسات والسموم التي يتم نشرها عبر وسائل مختلفة لإلحاق الضرر، وهي محظورة بموجب القانون الدولي. ويُعد اتفاق عام 1972 يتعلق بالأسلحة البيولوجية والسمية (BWC) الإطار القانوني الأساسي الذي يحظر الحرب البيولوجية.

ويواصل الاتفاق مساره نحو تحقيق الطابع العالمي، إذ انضمت جزر القمر وكيريباتي إلى الاتفاقية خلال عام 2025، ليرتفع عدد الدول الأطراف فيها إلى 190 دولة.

ويشمل النظام الأوسع للحد من الحرب البيولوجية بروتوكول جنيف لعام 1925، الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الحروب، إلى جانب مجموعة متزايدة من التدابير الأخرى، من بينها أنظمة مراقبة الصادرات مثل مجموعة أستراليا، وآلية الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1540.

تساهم جميع هذه التدابير الأوسع في تعزيز جوانب الحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية والوقاية من استخدامها.

نزع السلاح البيولوجي ومنع الانتشار

شهد عام 2025 مناسبتين بارزتين في تاريخ حظر الأسلحة البيولوجية: الذكرى المئوية لبروتوكول جنيف لعام 1925، والذكرى الخمسين لدخول اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية (BWC) حيز التنفيذ. وقد أعادت هاتان المناسبتان تأكيد قوة القاعدة الدولية الراضية للأسلحة البيولوجية، مع إبراز الصعوبات التي تواجه تحويل هذه القاعدة إلى قدرات مؤسسية فعالة.

واتسمت جلسات فريق العمل المعني بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية خلال عام 2025 بالانتقال من النقاشات المفاهيمية إلى صوغ نصوص عملية ومحددة، إلا أن الجمود الإجرائي في نهاية العام حال دون اعتماد تقرير نهائي موضوعي بصورة رسمية.

وبالمثل، اتسم اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2025 بدرجة كبيرة من الجمود الإجرائي، وعدم القدرة على التوصل إلى توافق بشأن المخرجات الموضوعية.

وخلال اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، شجعت الولايات المتحدة الدول على الانضمام إلى مبادرة للتحقق باستخدام الذكاء الاصطناعي تقودها الولايات المتحدة، بهدف تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية وآليات مراقبتها.

ديناميات الأمن الصحي العالمي

تقاطعت تهديدات الأمراض المعدية، والاستعداد لمواجهة الأوبئة، والحوكمة الصحية الدولية خلال عام 2025 مع قضايا الشفافية والثقة والتنافس الجيوسياسي.

وشهد العام انسحاب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية (WHO)، واعتماد الدول الأعضاء في المنظمة اتفاقاً جديداً بشأن الأوبئة، إلى جانب توصل فريق استشاري تابع لمنظمة الصحة العالمية إلى أن التحقيقات المتعلقة بأصول جائحة كوفيد-19 لا تزال غير حاسمة.

التطورات التكنولوجية والمخاطر

تساهم التطورات في مجالات الذكاء الاصطناعي، والبيولوجيا التركيبية، وأتمتة المختبرات في توسيع نطاق علوم الحياة وزيادة سرعتها وإتاحتها، وهو ما يعزز في الوقت نفسه إمكاناتها الإيجابية وإمكاناتها المزعزعة للاستقرار.

وتفرض هذه التطورات متطلبات جديدة على أنظمة الحوكمة التي صُممت في الأساس لمرحلة تكنولوجية مختلفة. ويتمثل التحدي أمام أطر الحد من التسليح والأمن البيولوجي في قدرتها على التكيف المؤسسي، وضمان التنفيذ، وبناء الثقة داخل بيئات علمية تزدهر تعقيداً وترابطاً. ●



13 - ضبط الأسلحة التقليدية وتنظيم الأسلحة اللإنسانية

تُعدُّ اتفاقية عام 1981 بشأن أسلحة تقليدية معينة (اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة CCW) الإطار المتعدد الأطراف الرئيسي لتنظيم الأسلحة التي تُثير مخاوف إنسانية. كما توجد اتفاقيات منفصلة تتعلق بالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. أما الفئات الأخرى من الأسلحة التقليدية التي تثير قضايا إنسانية، فتُعالج من خلال مسارات قانونية وسياسية أخرى.

الانسحاب من اتفاقيات الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد

تمثّل أحد التطورات البارزة خلال عام 2025 بحدوث عمليات انسحاب غير مسبوق من اتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008 (CCM) واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (APM) لعام 1997. فقد أصبح انسحاب ليتوانيا من اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي دخل حيز التنفيذ في 6 آذار/مارس 2025، أول حالة تنسحب فيها دولة من معاهدة للحد من الأسلحة ذات الطابع الإنساني. عقب ذلك بمدة قصيرة، أعلنت خمس دول أوروبية - إستونيا وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا - نيتها الانسحاب من اتفاقية الألغام المضادة للأفراد، مبررة ذلك بمخاوف أمنية مرتبطة بالحرب الروسية - الأوكرانية. ودخلت إخطارات الانسحاب المقدمة من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا حيز التنفيذ في 27 كانون الأول/ديسمبر 2025، في حين دخل انسحاب بولندا حيز التنفيذ في 10 كانون الثاني/يناير 2026، وانسحاب فنلندا في 20 شباط/فبراير 2026.

الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان

واصل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان (EWIPA) انتشاره على نطاق واسع خلال النزاعات المسلحة الكبرى في عام 2025، مع ما ترتب عليه من آثار مدمرة، ولا سيّما في غزة والسودان وأوكرانيا. وقد أيدت 90 دولة إعلاناً سياسياً صدر عام 2022 بهدف معالجة التداعيات الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. واختتم المؤتمر الثاني لمتابعة تنفيذ هذا الإعلان في عام 2025 بتجديد الالتزام

الجماعي بتحويل التعهدات السياسية إلى إجراءات عسكرية وإنسانية ملموسة.

استخدام الأسلحة التقليدية غير الإنسانية في عام 2025

الدول التي شهدت استخدام	فئة السلاح
كمبوديا*؛ إيران؛ كوريا الشمالية؛ ميانمار؛ روسيا؛ أوكرانيا*	الألغام المضادة للأفراد
ميانمار؛ إيران*؛ روسيا؛ تايلاند*؛ أوكرانيا	الذخائر العنقودية
استخدام واسع النطاق، بما في ذلك خلال النزاعات المسلحة الكبرى في غزة والسودان وأوكرانيا	الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان (EWIPA)
روسيا؛ جنوب السودان؛ أوكرانيا	الأسلحة الحارقة
EWIPA = الأسلحة المتفجرة المستخدمة في المناطق المأهولة بالسكان. * استخدام مزعوم.	

التوتر بين الضرورات الإنسانية والمتطلبات العسكرية

تواجه الجهود الرامية إلى الحفاظ على مكتسبات نزع السلاح التقليدي متعدد الأطراف وتعزيزها، ونشر المعايير التي تحدّ من التكلفة الإنسانية للأسلحة، ضغوطاً متزايدة. بوجه عام، باتت دول كثيرة تولي أولوية أكبر لتحقيق المزايا السياسية والعسكرية مقارنة بالالتزام بقيود الحد من التسلح. وفي ظل تصاعد المنافسة الاستراتيجية، أصبحت هذه الدول أكثر تردداً في الموافقة على إجراءات تقييدية في مجال الحدّ من التسلح أو تدابير تعزيز الشفافية، انطلاقاً من اعتقادها بأن هذه الإجراءات قد تمنح خصومها مزايا محتملة. وتعرض الأطر التي صُممت لحماية حياة الإنسان وكرامته لضغوط شديدة، في وقت يواجه فيه المدنيون مخاطر متزايدة خلال النزاعات المسلحة، وفي ظل تعرض القانون الدولي، بصورة أوسع، لتحديات متنامية. ●

14 - الذكاء الاصطناعي والسلام والأمن الدوليين

من المتوقع أن تحقق التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي (AI) فوائد هائلة، لكنها قد تؤدي أيضًا إلى ظهور تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين أو إلى تفاقم تهديدات قائمة. وخلال السنوات الأخيرة، أقرت الدول بصورة متزايدة بضرورة التعامل مع هذه المخاطر المعقدة، الناجمة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي المدنية والعسكرية على حد سواء، من خلال إنشاء أطر ومتديات ومبادرات جديدة. وقد تواصلت المناقشات والجهود المرتبطة بهذه المتديات والمبادرات خلال عام 2025.

الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري

على مدى العقد الماضي، ركّز النقاش الدولي حول استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري بدرجة كبيرة على أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل (AWS)، التي تُعرّف عادة بأنها أنظمة أسلحة قادرة، بعد تفعيلها، على اختيار الأهداف والاشتباك معها من دون تدخل بشري. غير أن هذا النقاش توسّع منذ عام 2023 ليشمل استخدامات عسكرية أخرى للذكاء الاصطناعي، مثل الاستهداف، والتخطيط، وتحليل المعلومات الاستخباراتية. وقد دفعت الاستخدامات المبلغ عنها للذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة الكبرى خلال عام 2025، ولا سيّما في غزّة وأوكرانيا، صانعي السياسات إلى إيلاء اهتمام خاص بما يُعرف باسم «أنظمة دعم القرار المعززة بالذكاء الاصطناعي».

وقد جرت المناقشات المتعلقة بأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل تاريخيًا بصورة رئيسية في جنيف ضمن إطار اتفاقية عام 1981 بشأن أسلحة تقليدية معينة (اتفاقية CCW). إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بدأت في عام 2025 مسارًا مخصصًا للنقاش حول هذا الموضوع في نيويورك. إضافة إلى ذلك، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أول تقرير له على الإطلاق بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد مشاورات غير رسمية خلال عام 2026 بشأن تداعيات الذكاء الاصطناعي العسكري على السلم والأمن الدوليين. ومن المقرر أن تنتهي ولاية فريق الخبراء الحكوميين التابع لاتفاقية CCW ومدتها

ثلاث سنوات في عام 2026، وهو ما يجعل من الضروري الاتفاق على الخطوات المقبلة لتنظيم أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، بما في ذلك تحديد إن كان بإمكان الدول البدء رسميًا في التفاوض بشأن إطار جديد للحكومة ومضمونه.

أبرز وثائق حوكمة الذكاء الاصطناعي المعتمدة في عام 2025

مدونة الممارسات الخاصة بنماذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة: اعتمدها الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليو. وثائق استراتيجية الاتحاد الأوروبي في شأن الذكاء الاصطناعي: وتشمل استراتيجية قارة الذكاء الاصطناعي (AI Continent Strategy) التي صدرت في نيسان/أبريل، واستراتيجية تطبيق الذكاء الاصطناعي (Apply AI Strategy) التي صدرت في تشرين الأول/أكتوبر.

خطة العمل الصينية لحوكمة الذكاء الاصطناعي عالميًا: أُعلن عنها خلال المؤتمر العالمي للذكاء الاصطناعي في تموز/يوليو، وتتضمن خارطة طريق من 13 نقطة تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن معايير سلامة الذكاء الاصطناعي والمعايير التقنية المرتبطة به.

خطة العمل الأمريكية للذكاء الاصطناعي: أُعلن عنها في تموز/يوليو، وتحدد الأولويات الوطنية المتعلقة بأبحاث الذكاء الاصطناعي على المستوى الفدرالي، إضافة إلى معايير السلامة الخاصة بالقطاعات الحيوية، مثل البنية التحتية الأساسية والرعاية الصحية.

الذكاء الاصطناعي في المجال المدني

واصلت الجهود الرامية إلى فهم تداعيات الذكاء الاصطناعي المدني على السلم والأمن الدوليين تطورها خلال عام 2025. وشملت هذه التطورات اتفاق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إنشاء «هيئة علمية دولية مستقلة للذكاء الاصطناعي»، وإنشاء «حوار عالمي متعدد الأطراف حول حوكمة الذكاء الاصطناعي»، إلى جانب انعقاد قمة العمل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في باريس. إضافة إلى ذلك، انتقل الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الرائدة في تطوير الذكاء الاصطناعي - بما في ذلك الصين والولايات المتحدة - من مرحلة وضع القوانين الأساسية أو المبادئ الطوعية للذكاء الاصطناعي (التي صيغ معظمها خلال عامي 2023-2024) إلى اعتماد أو سن أطر حوكمة رسمية قابلة للإنفاذ، إلى جانب إصدار إرشادات وتوجيهات تفصيلية جديدة بشأن الامتثال. ●

15 - التقنيات السيبرانية والرقمية: الاتجاهات، والحوادث، والحوكمة

يشهد المجال السيبراني وتأثيره في الجغرافيا السياسية تطورًا مستمرًا. فقد أصبح من الصعب بصورة متزايدة الفصل بين الأنشطة السيبرانية التي تنفذها الحكومات الوطنية وتلك التي تقوم بها الجهات الإجرامية. كما باتت العمليات السيبرانية جزءًا حاضراً في كثير من النزاعات، إلى جانب العمليات العسكرية التقليدية.

وتؤثر أنشطة برمجات الفدية في البيانات العامة والخاصة، والبنية التحتية الحيوية، والمجال السياسي، على نطاق غير مسبوق. كما أصبح الذكاء الاصطناعي العامل الأكثر تأثيراً في مجال الأمن السيبراني، إذ يمنح الخصوم قدرات أكبر على اكتشاف الثغرات وتنفيذ الهجمات وتجنب عمليات الرصد، وفي الوقت نفسه يوفر للجهات المدافعة قدرات جديدة لمراقبة الشبكات، وتحديد الأنماط غير المعتادة، والاستجابة للتهديدات.

في هذا السياق، تتواصل عدة مسارات دبلوماسية تهدف إلى وضع أدوات وأطر جديدة للحوكمة، وتعزيز التعاون الإقليمي، أو معالجة تهديدات سيبرانية محددة.

الاتجاهات السيبرانية

في ظل تسارع التغير التكنولوجي وتصاعد التقلبات الجيوسياسية، مثلت التطورات في القدرات السيبرانية خلال عام 2025 عاملاً محفزاً للتقدم، وفي الوقت نفسه مصدراً لمواطن ضعف جديدة. وقد واصلت العمليات السيبرانية تطورها بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر النزاعات الحديثة خلال العام.

وشملت الأمثلة البارزة على ذلك استمرار روسيا وأوكرانيا في تنفيذ عمليات سيبرانية واسعة النطاق ومتواصلة؛ وقيام الهند وباكستان، للمرة الأولى بصورة معلنة، بدمج العمليات السيبرانية ضمن سياق نزاع مسلح، عندما اندلعت أزمة عسكرية شديدة بصورة غير مسبقة بينهما في أيار/مايو 2025؛ إضافة إلى استخدام إيران وإسرائيل عمليات ردع وانتقام رقمية منسقة خلال مواجهتهما.

وخارج مناطق النزاعات النشطة، أظهرت حملات التجسس المتقدمة خلال عام 2025 كيف يمكن للخصوم أن يهيئوا مواقفهم تحسباً لصراعات مستقبلية محتملة، في الوقت الذي يعملون فيه على جمع معلومات استخباراتية حساسة.

كما واصلت الجرائم السيبرانية تطورها من حيث الحجم والتعقيد، حيث استغلت هجمات برامج الفدية وغيرها من الهجمات سلاسل الإمداد وألحقت أضراراً اقتصادية متزايدة، بالتوازي مع الظهور السريع لعمليات احتيال احترافية ومنظمة.

حوكمة المجال السيبراني

مثل عام 2025 أيضاً محطة محورية في مسار الحوكمة السيبرانية العالمية. فقد اختتم فريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة ولايته، وأسست آلية عالمية دائمة جديدة لتعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، رغم استمرار الخلافات بشأن مدى انطباق القانون الدولي على هذا المجال من دون حسم.

كما تواصل الزخم في المبادرات الرامية إلى معالجة قدرات الاختراق السيبراني وبرامج الفدية، إضافة إلى ذلك، فُتحت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الجرائم السيبرانية للتوقيع في تشرين الأول/أكتوبر 2025، وسط استمرار النقاشات حول كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية حقوق الإنسان.

ومن الاتجاهات البارزة الأخرى خلال عام 2025، تزايد عدد الدول التي بدأت بإصدار بيانات علنية بشأن إسناد الهجمات السيبرانية، وتسمية الجهات التي تُحملها مسؤولية تنفيذ تلك الهجمات. كما أصبحت الدول والمنظمات الإقليمية تنشر بصورة متزايدة تفسيراتها بشأن كيفية تطبيق القانون الدولي على سلوكها في الفضاء السيبراني، بهدف المساهمة في بناء بيئة سيبرانية أكثر استقراراً وأماناً وقابلية للتنبؤ.

وفي عام 2025، نشرت كل من كولومبيا وكوريا الجنوبية وتايوان مواقفها الوطنية بشأن هذا الموضوع، ليرتفع عدد الدول التي أصدرت مثل هذه المواقف إلى 35 دولة، إضافة إلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي اللذين نشرتا مواقفهما الخاصة. ●

في عام 2025، وضعت الولايات المتحدة خططاً لإنشاء نظام جديد متعدد الطبقات للدفاع الصاروخي، يتضمن طبقة من صواريخ الاعتراض الفضائية، ويُعرف باسم «القبة الذهبية» (Golden Dome). وتقلبت تقديرات التكلفة الإجمالية للمشروع التي أُعلن عنها خلال عام 2025 بين 175 مليار دولار أمريكي وفق تقديرات البيت الأبيض، وأكثر من 500 مليار دولار وفق تقديرات مستقلة. ومن المتوقع أن يواجه هذا المشروع تحديات تقنية كبيرة، وسط مخاوف من أن قدرته على توفير دفاع موثوق ضد الصواريخ القادمة قد تكون محدودة، وأنه قد يؤدي في المقابل إلى تقويض الاستقرار الاستراتيجي وإطلاق سباق جديد للتسلح في الفضاء.

المناقشات المتعددة الأطراف حول أمن الفضاء

رغم استمرار المناقشات المتعددة الأطراف حول حوكمة الفضاء لعقود، فإن التقدم ظل بطيئاً. وقد تعثرت المباحثات المتعلقة بأمن الفضاء في الأمم المتحدة خلال عام 2025. ففي نيسان/أبريل، انشغلت الدورة الأولى لفريق العمل المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه (PAROS) بنقاشات إجرائية، في حين انتقلت الدورة الثانية في تموز/يوليو إلى مناقشة القضايا الموضوعية. كما تصاعدت التوترات داخل اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث عارضت الولايات المتحدة وإسرائيل عددًا من قرارات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بالفضاء، ولا سيما القرار السنوي المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي (PAROS).

ومع ذلك، لا تزال هناك فرص للحد من المخاطر في الفضاء الخارجي من خلال الحوار بين عدد من الأطراف الرئيسية، بما في ذلك الصين والدول الأوروبية. فقد أبدت الصين استعداداً للانخراط في حوكمة أمن الفضاء متعدد الأطراف من خلال كتابها الأبيض الصادر عام 2025، كما توجد مسارات متعددة يمكن لأوروبا والصين ودول أخرى من خلالها بناء تفاهات مشتركة تتعلق ببعض المصطلحات والمفاهيم المحددة في مجال أمن الفضاء. ومن شأن هذه الجهود أن تساهم في تقليل مخاطر سوء التصور وسوء الفهم وسوء التقدير في المجال الفضائي. ●

خلال العقد الماضي، شهد عدد الدول التي تنفذ أنشطة فضائية لأغراض اقتصادية وعلمية وعسكرية نمواً ملحوظاً، كما اعتمدت دول إضافية سياسات وطنية وإقليمية خاصة بالفضاء.

ورغم أن الفضاء الخارجي استُخدم لأغراض عسكرية منذ بدايات عصر الفضاء، فإن التوترات الجيوسياسية الراهنة وتضاؤل المنافسة في الأنشطة الفضائية يؤديان إلى زيادة التهديدات التي تواجه الأنظمة الفضائية. يشير الاهتمام المتزايد بقدرات «مضادة للفضاء» (Counterspace) قلقاً خاصاً، في ظل النمو المتوازي في الأنشطة الفضائية المدنية وتزايد اعتماد المجتمعات على الأنظمة الفضائية في مختلف المجالات.

الفضاء للأغراض العسكرية

شهد عام 2025 تسارعاً في مساعي عدد من الدول لتطوير قدرات فضائية عسكرية جديدة. وجاء هذا التوجه نحو تعزيز القدرات الفضائية الوطنية متزامناً مع سياسات وطنية وإقليمية جديدة في كل من الصين والولايات المتحدة وأوروبا، ركزت بصورة متزايدة على أمن الفضاء.

وشملت التغييرات في السياسات الأمريكية خططاً للاستثمار في أنظمة اعتراض فضائية، ووضع سياسات تتعلق بـ«الحرب الفضائية»، واتخاذ خطوات تهدف إلى «ضمان التفوق الأمريكي في الفضاء». كما احتل الفضاء الخارجي موقعاً بارزاً في الكتاب الأبيض الصيني بشأن الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، الصادر عام 2025.

وفي أوروبا، طرحت فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة استراتيجيات وطنية جديدة تضمنت خططاً للاستثمار في قدرات مضادة للفضاء، بينما اقترح الاتحاد الأوروبي تشريعاً جديداً (مشروع قانون الفضاء الأوروبي) يهدف إلى ضمان وصول مستقل إلى الفضاء وتعزيز الصناعات الأوروبية. ويأتي تطوير قدرات فضائية أوروبية مستقلة مدفوعاً بتزايد حالة عدم اليقين في العلاقات عبر الأطلسي، إلى جانب التهديدات المتصورة من جانب روسيا.

17 - الرقابة على الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة

واصلت مجموعة الصكوك العالمية المتعددة الأطراف والإقليمية التي تهدف إلى وضع وتعزيز معايير متفق عليها للرقابة على تجارة المواد العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج مواجهة ضغوط كبيرة خلال عام 2025، نتيجة التوترات الجيوسياسية، والنزاعات المسلحة الجديدة والمستمرة، والتطورات المتسارعة في المجالات التكنولوجية الرئيسية. وأصبحت الدول تتجه بصورة متزايدة إلى اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، أو العمل من خلال أطر بديلة، عند وضع ضوابط جديدة على نقل المواد أو فرض قيود على عمليات نقلها إلى وجهات محددة. ومع ذلك، لم تُبذل جهود كبيرة لتفكيك الصكوك القائمة، مما يشير إلى استمرار تقدير العديد من الدول لأهميتها.

معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)

واصل عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013 (ATT) الارتفاع بوتيرة بطيئة، في حين لا تزال بعض الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للأسلحة خارج إطار المعاهدة. كما لا تزال هناك فجوات كبيرة في ما يتعلق بعدد التقارير الأولية والتقارير السنوية التي تقدمها الدول الأطراف.

وخلال عام 2025، واصلت معاهدة تجارة الأسلحة أداء دورها كمنتدى لمناقشة القضايا الخلافية المتعلقة بعمليات تصدير الأسلحة، بما في ذلك عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل، وتلك التي تصل إلى أطراف النزاع في السودان. كما بحثت الدول سبل إعادة تنشيط مسار المعاهدة، واتفقت على وضع ولاية لإعداد استراتيجية مدتها خمس سنوات للمعاهدة بحلول عام 2027.

حظر الأسلحة المتعدد الأطراف

خلال عام 2025، كان هناك 14 حظرًا مفروضًا على الأسلحة من جانب الأمم المتحدة، و22 حظرًا من جانب الاتحاد الأوروبي سارية المفعول. ولم يُفرض أي حظر جديد متعدد الأطراف على الأسلحة، إلا أن حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على إيران، والذي كان قد عُلق منذ عام 2023، أعيد تطبيقه.

حظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والساري المفعول عام 2025

الأمم المتحدة (14 حالة حظر)

- أفغانستان (القوات غير الحكومية: طالبان)؛
- جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي؛ القوات غير الحكومية)؛
- جمهورية الكونغو الديمقراطية (القوات غير الحكومية)؛
- هايتي (القوات غير الحكومية)؛
- إيران؛
- العراق (القوات غير الحكومية)؛
- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والقاعدة، والأفراد والكيانات المرتبطة بهما (القوات غير الحكومية)؛
- كوريا الشمالية؛
- لبنان (القوات غير الحكومية)؛
- ليبيا (جزئي؛ القوات غير الحكومية)؛
- الصومال (القوات غير الحكومية: حركة الشباب)؛
- جنوب السودان (جزئي؛ القوات غير الحكومية)؛
- السودان (جزئي: دارفور)؛
- اليمن (القوات غير الحكومية)

الاتحاد الأوروبي (22 حالة حظر)

تنفيذ عمليات الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة (11)

- أفغانستان (القوات غير الحكومية: طالبان)؛
- جمهورية أفريقيا الوسطى (جزئي؛ القوات غير الحكومية)؛
- جمهورية الكونغو الديمقراطية (جزئي؛ القوات غير الحكومية)؛
- هايتي (القوات غير الحكومية)؛
- العراق (القوات غير الحكومية)؛
- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والقاعدة، والأفراد والكيانات المرتبطة بهما (القوات غير الحكومية)؛
- كوريا الشمالية؛
- لبنان (القوات غير الحكومية)؛
- ليبيا (جزئي؛ القوات غير الحكومية)؛
- الصومال (القوات غير الحكومية: حركة الشباب)؛
- اليمن (القوات غير الحكومية)

حظر الأسلحة الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي بتغطية أوسع من نظرائه في الأمم المتحدة (3)

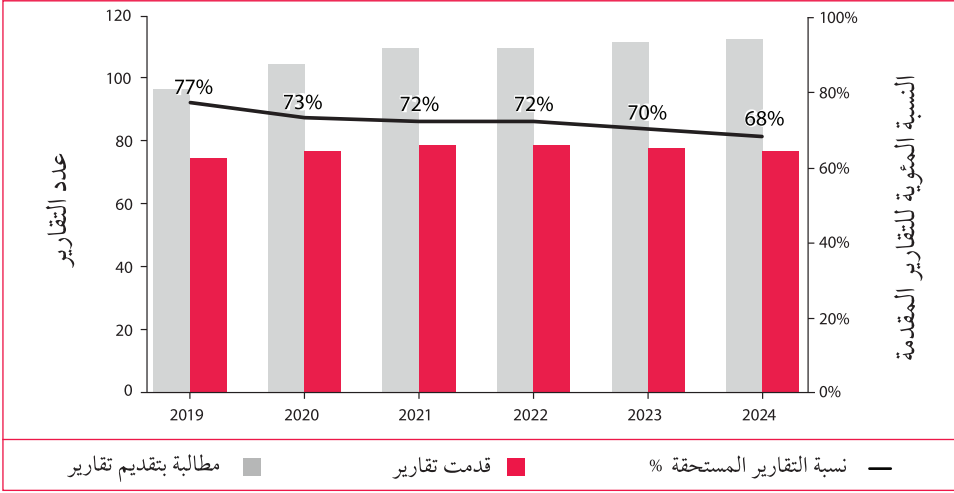
- إيران؛
- جنوب السودان؛
- السودان

عمليات الحظر من دون تغطية أوسع في الأمم المتحدة (8)

- بيلاروسيا؛
- الصين؛
- مصر؛
- ميانمار؛
- روسيا؛
- سوريا؛
- فنزويلا؛
- زيمبابوي

حظر جزئي: يسمح بنقل الأسلحة إلى حكومة الدولة المستهدفة، بشرط استيفاء شروط معينة.

عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة التي قدمت تقارير سنوية، 2019-2024



كما أدى عجز ترتيب فاسينار عن التوصل إلى توافق حول عدد من الإضافات المقترحة إلى قوائم الرقابة، بسبب استخدام روسيا حق الاعتراض، إلى دفع عدد متزايد من الدول والاتحاد الأوروبي إلى اعتماد ضوابط على مواد سبق اقتراحها ومناقشتها ضمن إطار الترتيب.

ضوابط الاتحاد الأوروبي

خلال عام 2025، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتعزيز إطاره القانوني المشترك للرقابة على تصدير المواد العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، إضافة إلى عمليات الوساطة والعبور وإعادة الشحن المرتبطة بها.

وأكمل الاتحاد الأوروبي مراجعة الموقف المشترك للاتحاد في شأن صادرات الأسلحة، واعتمد تعديلات عززت الصوغ المتعلق بتقييم المخاطر، كما هدفت إلى تسهيل الإنتاج المشترك للمعدات العسكرية داخل الاتحاد الأوروبي، ونقل الأسلحة إلى أوكرانيا.

إضافة إلى ذلك، سعت المفوضية الأوروبية إلى تعديل النظام المنظم لعمليات نقل المعدات العسكرية بين دول الاتحاد الأوروبي، بهدف تسهيل الإنتاج المشترك أيضًا. إلا أن بعض هذه المقترحات واجهت اعتراضًا من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تخشى فقدان الرقابة الوطنية على سياساتها المتعلقة بضوابط التصدير. ●

واستمر استعداد بعض الدول للالتفاف على حظر الأسلحة الصادر عن الأمم المتحدة في تفويض فعاليته خلال عام 2025. فعلى سبيل المثال، ظهرت أدلة واضحة على نقل أسلحة إلى جهات خاضعة للحظر في ليبيا واليمن، وعلى قيام كوريا الشمالية بصادرات محظورة إلى روسيا.

كما وسَّع الاتحاد الأوروبي نطاق حظر الأسلحة المفروض على روسيا وبيلاروسيا، وسعى إلى إغلاق قنوات الالتفاف على هذه القيود. غير أن الجهود الرامية إلى مواءمة سياسات حظر الأسلحة الغربية تجاه روسيا أصبحت أقل تنسيقًا خلال عام 2025 نتيجة تغيُّر السياسة الأمريكية.

أنظمة الرقابة على الصادرات

واصلت تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التأثير في عمل أنظمة الرقابة المتعددة الأطراف على الصادرات، وهي: مجموعة أستراليا (المعنية بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردي المواد النووية، وترتيب فاسينار بشأن الرقابة على صادرات الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

ورغم هذه التحديات، تمكنت هذه الأنظمة من إجراء تحديثات تدريبية لقوائم الرقابة، ومواصلة المناقشات الفنية.

اتفاقيات الحد من الأسلحة ونزع السلاح السارية، 1 كانون الثاني/يناير 2026

- 1925 بروتوكول بشأن حظر الاستخدام الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات ووسائل الحرب البكتريولوجية (بروتوكول جنيف لعام 1925).
- 1948 اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- 1949 اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛ والبروتوكولان الأول والثاني لعام 1977 لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.
- 1959 معاهدة أنتاركتيكا.
- 1963 الحظر الجزئي للتجارب النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء (معاهدة PTBT).
- 1967 معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.
- 1967 معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).
- 1968 معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (معاهدة NPT).
- 1971 معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها.
- 1972 اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، اتفاقية الأسلحة البيولوجية).
- 1974 معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض (معاهدة TTBT).
- 1976 معاهدة بشأن الانفجارات النووية تحت الأرض للأغراض السلمية (معاهدة الانفجارات النووية السلمية، PNET).

- 1977 اتفاقية بشأن حظر الاستخدام العسكري أو أي استخدام عدائي آخر لتقنيات التغيير البيئي (اتفاقية إنمود).
- 1980 اتفاقية لحماية المواد النووية والمرافق النووية.
- 1981 اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة والتي يمكن أن تلحق أضرارًا مفرطة أو عشوائية (اتفاقية الأسلحة التقليدية، أو اتفاقية الأسلحة اللإنسانية).
- 1985 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا).
- 1990 معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.
- 1992 معاهدة السماء المفتوحة.
- 1993 اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.
- 1995 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك).
- 1996 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا).
- 1996 بشأن الحد من الأسلحة على المستوى دون الإقليمي (اتفاقية فلورنسا).
- 1997 اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بشكل غير مشروع (CIFTA).
- 1997 اتفاقية بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية الألغام المضادة للأفراد).
- 1999 اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حياة الأسلحة التقليدية.
- 2001 بروتوكول مراقبة الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).
- 2004 بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها والحد منها في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.
- 2006 اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة.
- 2006 معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (معاهدة سيمبيلاتينسك).

التسلسل الزمني لسنة 2025، أحداث مختارة

- 20 كانون الثاني/يناير: بدأت الولايات المتحدة إجراءات الانسحاب من منظمة الصحة العالمية.
- 18 شباط/فبراير: اتفقت روسيا والولايات المتحدة على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما.
- 18 آذار/مارس: شنت إسرائيل هجمات واسعة النطاق في غزة، منهيةً بذلك وقف إطلاق النار الذي بدأ في كانون الثاني/يناير.
- 11 - 14 نيسان/أبريل: مقتل أكثر من 1500 مدني في هجمات استهدفت أكبر مخيم للنازحين داخليًا في السودان.
- 7 - 10 أيار/مايو: تبادل الهند وباكستان إطلاق نار مكثفًا عبر الحدود.
- 13 - 24 حزيران/يونيو: اندلعت الحرب الإيرانية - الإسرائيلية التي تضمنت مشاركة الولايات المتحدة عبر تنفيذ ضربات على ثلاث منشآت نووية إيرانية في 22 حزيران/يونيو.
- 24 - 28 تموز/يوليو: انتهى النزاع المسلح بين كمبوديا وتايلاند بوقف لإطلاق النار في 28 تموز/يوليو.
- 22 آب/أغسطس: تأكد حدوث مجاعة في مدينة غزة للمرة الأولى.
- 2 أيلول/سبتمبر: نفذت الولايات المتحدة أولى سلسلة من الضربات القاتلة على زوارق مدنية صغيرة في المياه القريبة من فنزويلا.
- 10 تشرين الأول/أكتوبر: تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار في حرب غزة كجزء من خطة سلام مدعومة من الولايات المتحدة، رغم استمرار الكثير من الهجمات.
- 22 - 23 تشرين الثاني/نوفمبر: ركزت أول قمة لمجموعة العشرين تُعقد في أفريقيا على الأولويات الأفريقية، بما في ذلك إنشاء إطار جديد للمعادن الحيوية.
- 1 كانون الأول/ديسمبر: تم التوصل إلى أول نص رسمي في الأمم المتحدة بشأن مخاطر الذكاء الاصطناعي في أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات النووية.

2008 اتفاقية الذخائر العنقودية.

2010 معاهدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة).

2010 اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع الأجزاء والمكونات التي يمكن استخدامها لتصنيعها وإصلاحها وتجميعها (اتفاقية كينشاسا).

2011 وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن.

2013 معاهدة تجارة الأسلحة (ATT).

2017 معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW).

اتفاقيات لم تدخل حيّز التنفيذ بعد،

1 كانون الثاني/يناير 2026

1996 معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (معاهدة CTBT).

1999 اتفاق بشأن تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

هيئات التعاون الأمني

شملت التطورات خلال عام 2025 ما يأتي:

- انضمام جزر المالديف إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- انضمام إندونيسيا والمملكة العربية السعودية إلى منظمة بريكس الحكومية الدولية.
- انضمام أرمينيا وسورية وأوزبكستان إلى التحالف العالمي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).
- استمرار تعليق مشاركة عدد قياسي بلغ سبع دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي نتيجة الانقلابات العسكرية.
- انضمام تيمور الشرقية إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان).
- انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس).
- انضمام نيجيريا إلى مبادرة أمن الانتشار (Proliferation Security Initiative).

قواعد بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)

قاعدة بيانات الإنفاق العسكري لمعهد سيبري

تقدم بيانات سنوية عن الإنفاق العسكري للدول منذ عام 1949، وتتيح مقارنة الإنفاق العسكري بين الدول وفقًا للعملة المحلية بالأسعار الجارية، أو بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية، أو بالدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة، إضافة إلى قياسه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

قاعدة بيانات صناعة الأسلحة لمعهد سيبري

تتضمن بيانات سنوية عن إجمالي الإيرادات وإيرادات مبيعات الأسلحة والخدمات العسكرية منذ عام 2002 لأكثر 100 شركة في العالم من حيث إيرادات الأسلحة. وتشمل البيانات الخاصة بالشركات الصينية السنوات ابتداءً من عام 2015.

قاعدة بيانات نقل الأسلحة لمعهد سيبري

تتضمن جميع عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية الرئيسية منذ عام 1950، وتعد المصدر الأكثر شمولاً للمعلومات المتاحة للجمهور بشأن عمليات نقل الأسلحة الدولية.

قاعدة بيانات حظر الأسلحة لمعهد سيبري

توفر معلومات عن جميع عمليات حظر الأسلحة التي فرضتها أو نفذتها منظمات دولية، مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، أو مجموعات من الدول. وتشمل جميع حالات الحظر السارية، أو التي كانت سارية منذ عام 1998.

قاعدة بيانات التقارير الوطنية لمعهد سيبري

توفر روابط لجميع التقارير الوطنية المتاحة للجمهور بشأن صادرات الأسلحة، ويتم تحديثها باستمرار لإضافة روابط التقارير الوطنية الجديدة المتعلقة بصادرات الأسلحة. قاعدة بيانات عمليات السلام متعددة الأطراف لمعهد

سيبري

تقدم معلومات عن جميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها منذ عام 2000، بما في ذلك مواقع الانتشار، وتواريخ بدء العمليات وانتهائها، والولايات الممنوحة، والدول المشاركة، وعدد الأفراد، والميزانيات، وأعداد الوفيات.

يمكن الوصول إلى قواعد بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) من خلال الموقع الإلكتروني للمعهد.



كيفية طلب الكتاب السنوي لسيبري 2026

الكتاب السنوي لسيبري 2026: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي

تم نشره مطبوعًا وعلى الإنترنت من جانب مطبعة جامعة أكسفورد

الرقم التعريفي ISBN: 978-0-19-792320-7

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: www.sipriyearbook.org



**STOCKHOLM INTERNATIONAL
PEACE RESEARCH INSTITUTE**

Signalistgatan 9
SE-169 72 Solna, Sweden
Telephone: +46 8 655 97 00
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org



كتاب سيبري السنوي 2026

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

يُعدّ كتاب سيبري السنوي مصدرًا موثوقًا ومستقلًا للبيانات والتحليلات في مجالات الأمن والصراعات، والإنفاق العسكري والتسلّح، وعدم الانتشار، والحدّ من الأسلحة ونزع السلاح. يلخص هذا الكتيب الإصدار السابع والخمسين من كتاب سيبري السنوي، الذي يستعرض التطورات خلال عام 2025، بما في ذلك:

- النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات: مع عرض للتطورات العالمية والإقليمية في النزاعات المسلحة، وعمليات السلام، وإدارة النزاعات.
 - الإنفاق العسكري، ونقل الأسلحة الدولية، وتطورات إنتاج الأسلحة: مع توثيق، بصورة خاصة، لتداعيات التراجع الكبير في منظومة الأمن العالمي.
 - انتشار الصواريخ والمركبات الجوية غير المأهولة: مع التركيز على اتساع استخدامها في النزاعات المسلحة.
 - القوى النووية العالمية: مع تسليط الضوء على اتجاهات تحديث الترسانات النووية لدى الدول التسع المسلحة نوويًا.
 - الحد من الأسلحة النووية بما يشمل الحوارات بين الصين وروسيا والولايات المتحدة، وفي المحافل متعددة الأطراف، إضافة إلى سلسلة من الضربات العسكرية الكبرى ضد المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية خلال الحرب التي استمرت 12 يومًا.
 - التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية: بما في ذلك التحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، والتطورات المتعلقة بالأدوات القانونية الدولية الخاصة بمواجهة الحرب الكيميائية والبيولوجية.
 - الحدّ من الأسلحة التقليدية وتنظيم الأسلحة غير الإنسانية: بما يشمل الذخائر العنقودية، والأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
 - الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي، والفضاء السيبراني، وأمن الفضاء: مع التركيز على أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل.
 - ضوابط الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة: بما يشمل التطورات في معاهدة تجارة الأسلحة، وحظر الأسلحة متعدد الأطراف، وأنظمة الرقابة على الصادرات، والإطار القانوني للاتحاد الأوروبي الخاص بهذه الضوابط.
- كما يتضمن الكتاب ملاحق محدثة تسرد اتفاقيات الحدّ من الأسلحة ونزع السلاح، وهيئات التعاون الأمني الدولي، والأحداث الرئيسية خلال عام 2025.